مؤقت



# مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

## الجلسة ٥٧٦٦ (الاستئناف ١)

الثلاثاء، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد أوسي – أدجي | (غانا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد روغاتشيف |
| | إندونيسيا | السيد براتومو |
| | إيطاليا | السيد سباتافورا |
| | بلجيكا | السيد شوفالييه |
| | بنما | السيد أرياس |
| | بيرو | السيد تشافيز |
| | جنوب أفريقيا | السيد كومالو |
| | سلوفاكيا | السيدة ألغاريوفا |
| | الصين | السيد ليو زنمين |
| | فرنسا | السيد لاكروا |
| | قطر | السيد النصر |
| | الكونغو | السيد بيابارو – إيبورو |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيدة بيرس |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد وولف |

## جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2007/567)

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغانا لدى الأمم المتحدة (S/2007/598)



07-55955 (A)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل بنن يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتّبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد إهوزو (بنن) المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكِّر جميع المتكلمين، كما أشرت في الجلسة الصباحية، بأن يقصروا بياناهم على فترة لا تتجاوز خمس دقائق، بغية تمكين المجلس من الاضطلاع بعمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم النصوص المطبوعة، وأن تدلي بصيغة مختصرة حينما تتكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

**السيد تاكاسو** (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن امتناننا لكم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وترؤسها. كما أود أن أشكر الضيوف المتكلمين هذا الصباح على بياناهم المتبصِّرة جدا.

وإذا أردنا أن نقترب من تحقيق المبادئ التي حدّدها قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فلا بد من اتخاذ إجراءات محددة من جانب جميع الأطراف الفاعلة، بدءاً بالدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، ولا سيما المنظمات النسائية التي تعمل في الميدان.

كما لا بد من تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بطريقة متّسقة وفعالة. واليابان ترحب بتقرير الأمين العام (S/2007/567). فهو يقدم عرضا مجملا لما أنجزته خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة حتى الآن، وللثغرات القائمة في تنفيذها، والتحديات التي يجب التغلب عليها إذا أريد للخطة أن تنجح نجاحا كاملا. وإننا سعداء أيضا بإعداد إطار سياسة عمل، واستراتيجيات تنفيذ وإطار إدارة قائمة على النتائج، لأن ذلك سيسهم في الخضوع للمساءلة والرصد والإبلاغ بشأن خطة العمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

إن مبادرة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والسلام والأمن، لبناء قاعدة بيانات بشأن الممارسات والدروس الجيدة المكتسبة في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) موضع ترحيب. ونأمل أن تُستخدم بشكل أساسي لتبيِّن كيف تسهم أنشطة منظومة الأمم المتحدة في التغييرات الفعلية الإيجابية في حياة المرأة ميدانيا. وإننا أيضا سعداء بتعيين السفيرة إلين مارغريت لوي، ممثلا خاصا للأمين العام في ليبريا، وهنئها بذلك. إنها أول امرأة تعمل ممثلا خاصا للأمين العام بين الذين يشغلون ذلك المنصب حاليا.

لقد تم تشاطر وتطبيق مبادئ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشكل مطّرد في العديد من حالات ما بعد الصراع. لكننا شهدنا بلدانا عديدة خارجة من الصراع تنزلق إلى العنف. وفي ذلك السياق، كان إنشاء لجنة بناء السلام مَعْلما بارزاً على طريق تحقيق مقاصد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ولا بد من إدماج منظور جنساني في أنشطة بناء السلام. وإن توطيد السلام يتطلب المشاركة الكاملة من المرأة في جميع العمليات ذات الصلة، بدءاً بمفاوضات السلام، وضمان الاستقرار المحلي، والترتيب للمساعدة الإنسانية

والتعميرية والمصالحة الوطنية. ويسرُّ اليابان أن تلاحظ أن مسائل المساواة بين الجنسين قد تم تحديدها وإدماجها في عمل لجنة بناء السلام في حالتي بوروندي وسيراليون معا. ولا بد لنا من ضمان الإدماج الكامل للمشاركة النشيطة من جانب المرأة في استراتيجيات ما بعد الصراع. وبصفة اليابان رئيسة لجنة بناء السلام، فإنها ستبذل كل جهد ممكن لتضمن أن اللجنة تجري استعراضا قائما على سياسة العمل واستراتيجيا لدور المرأة في عمليات بناء السلام، باعتبار ذلك متابعة للمناقشة المفتوحة في مجلس الأمن اليوم.

لا جدوى من مناقشة الصراع والسلام إن لم تؤخذ في الاعتبار حالة الناس الضعفاء، الذين يؤذيهم الصراع مباشرة أكثر من سواهم، ولا سيما النساء. وفي حالات ما بعد الصراع، تستطيع المرأة أيضا أن تؤدي دورا حاسما بإدخال احتياجاتها الخاصة في كل مرحلة وكل عملية لتوطيد السلام وضمان انعكاسها هناك. إن ذلك يبيِّن بوضوح أهمية النهج الذي يكون محوره الإنسان، والذي يركِّز على تمكين الأفراد والمجتمعات، وليس على مجرد حمايتهم من التهديدات لسلامتهم ورفاههم الأساسي. هذا هو نهج الأمن البشري الذي دأبت اليابان على تعزيزه عالميا ومحليا بجهود خاصة.

ولوضع مفهوم الأمن البشري موضع التطبيق، وتعزيز إجراء محدد، دعمت اليابان صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري منذ عام ١٩٩٩. وقد دعم هذا الصندوق مشاريع لمساعدة المرأة في حالات الصراع وما بعد الصراع في العديد من البلدان، بينها البوسنة والهرسك ورواندا وبوروندي وأفغانستان. وقد أسهمت هذه المشاريع في تهيئة ظروف للتعايش وتعزيز المصالحة بين الناس المنتمين إلى أطراف صراعات سابقة. ونأمل توظيف هذا الصندوق إلى جانب صندوق بناء السلام في دعم مشاريع محددة من شأنها أن تيسِّر مبادرات المرأة لاستعادة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في حالات ما بعد الصراع.

في الختام، تود اليابان أن تتعهد بمواصلة دعمها للجهود الرامية إلى تحقيق أهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بحيث يمكن أن يُضمن للمرأة أمن حياتها وسلامتها، وتلبية احتياجاتها الخاصة في أوقات الصراع المسلح وعمليات حفظ السلام وبناء السلام.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ماريانا راسي، وكيلة وزارة الخارجية في فنلندا.

**السيدة راسي** (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أشكر الأمين العام على تقريره الأخير عن المرأة والسلام والأمن (S/2007/567). يوضح التقرير أنه تم إحراز تقدم في عدد من المجالات في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). لكنه، كما نعلم جميعا، لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله للتغلب على التحديات وسد الثغرات المؤسسية والتنظيمية. وقد تم تحديد هذه التحديات بدقة في خطة العمل على نطاق المنظومة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

لقد شاركت فنلندا في عمليات حفظ السلام طوال أكثر من ٥٠ سنة. ولديها أيضا تاريخ طويل من النهوض بحقوق المرأة، وطنيا ودوليا معا. وخلال ترؤسها الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٦ قرّر مجلس الاتحاد إدماج الجوانب الجنسانية في جميع أنشطة السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية. ولتيسير تلك المهمة أعدّت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قائمة رصد بشأن إدماج الجنسانية في السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية. واعتماد ذلكما الصكين يعتبر خطوة هامة في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

تمر فنلندا الآن في طور إعداد مشروع خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونحن ملتزمون بالقيام بما علينا لضمان توظيف الإمكانيات الكاملة لدى المرأة في

العمل من أجل مجتمع أفضل، وذلك بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني. وستولي خطة العمل اهتماما خاصا لتطوير منظور جنساني للقدرات الوطنية. وكون بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعمليات الاتحاد الأوروبي ومنظمات إقليمية أخرى لإدارة الأزمات تعتمد على القدرات الوطنية يعني أن من الأمور الأساسية إدماج منظور جنساني في تدريب القوات الوطنية والكوادر المدنية. وسنحرص أيضا على تعيين النساء في عمليات إدارة الأزمات. وينبغي لنا ألاّ نستخف بقوة القدوة في مناطق الأزمات. وسيولى الاهتمام أيضا لحقوق الفتاة والمرأة وحمايتها. وستنظر فنلندا كذلك في تشكيل مجموعة من الخبراء المدرّبين في المسائل الجنسانية.

واسمحوا لي أيضا أن أبرز الحاجة إلى المزيد من الاهتمام لتيسير المشاركة المتكافئة والفعالة للمرأة، ابتداء من منع الصراع، ومرورا بمفاوضات السلام وانتهاءً بالتعمير والمشاركة السياسية. تشعر المرأة، بوصفها من الأشخاص المقدمين للخدمات والفنيين، وبوصفها أما وزوجة، بوطأة الصراعات بصورة أشد، وتتفهم في معظم الحالات بشكل أفضل الأبعاد المختلفة للصراع. ودون مشاركة المرأة لن يتحقق سلام دائم، وقد نفقد دعم واحترام الأغلبية من السكان.

ونحن، في المجتمع الدولي، نحتل مركزا رئيسيا في تعزيز المشاركة في تحقيق التوازن بين الجنسين من جانب جميع الأطراف. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى العمل المهم الذي يُضطلع به نحو تحقيق سلام عادل ودائم من جانب اللجنة الدولية للمرأة، التي أنشأها فريق من النساء الفلسطينيات والإسرائيليات الرائدات وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. والسيد تارجا هالونين، رئيس فنلندا، أحد الرؤساء الشرفيين للجنة. وتؤكد اللجنة على أهمية مشاركة المرأة في عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، وتعمل من أجل إدخال مفهوم المساواة بين الجنسين والمنظور الجنساني في المحاولات التي تبذل لحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وفي نفس السياق، ينبغي الاعتراف بالحوارات التي تجرى على المستوى المحلي، من قبيل الاجتماعات التي تتم وجها لوجه بين الشبكة النسائية في كوسوفو و "المتشحات بالسواد" في صربيا، وتشجيع إجراء تلك الحوارات.

أخيرا، أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، التزام فنلندا بتوثيق التعاون معكم ومع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تنفيذ خطة العمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على نطاق المنظومة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيسلندا.

**السيد هانيسين** (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وفد غانا على قيامه بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. كما أود أن أشكر ذلك الوفد على توفيره ورقة مفاهيمية بشأن هذه الجلسة (S/2007/598، المرفق)، التي تساهم في إجراء مناقشة بنّاءة. ويستحق هذا الموضوع الهام اهتمامنا الكامل، ولا سيما اتخاذنا الإجراءات الملموسة.

اسمحوا لي أيضا أن أتقدم بالتهنئة للأمين العام نفسه على الكلمات التي أدلى بها هنا هذا الصباح، وكذلك لوكيل الأمين العام، السيد غيهينو، والسيدة راشيل مايانجا، والسيدة جوان ساندلر، والسيدة غينا توري على مداخلاتهم القيِّمة التي قدّموها في وقت سابق من اليوم. لقد سررنا حقا بخبر تعيين الأمين العام لصديقتنا من الدانمرك، إيلين مارغريث لوج، بوصفها ممثلة خاصة له في ليبريا. ونهنئها من صميم قلوبنا، ونعلم أن هذا المركز الهام سيكون في يد قديرة.

يتمتع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بمكانة فريدة. إنه يؤكد الدور المحوري الذي تضطلع به المرأة في حل الصراعات والحاجة إلى حماية حقوقها. كما أنه يثبت أنه أداة مهمة لتعزيز المشاركة المباشرة والنشطة للمرأة في منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام. ويدرج القرار المسائل الجنسانية والمنظور الجنساني بشكل راسخ في جدول أعمال المجلس، كما أنه وثيق الصلة بجميع أعمال المجلس.

للمرأة دور حاسم في توطيد السلام وينبغي أن تكون طرفا في جميع عمليات السلام. ومن واجبنا أن نضمن إعمال أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، ومشاركة المرأة بالكامل وعلى قدم المساواة على جميع المستويات في عمليات صنع القرار فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات وبناء السلام. ويجب أن نترجم الأقوال إلى أفعال.

ترحب أيسلندا بالتقرير الشامل للأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (A/2007/567). ويشير التقرير بجلاء إلى أنه قد تحقق تقدم كبير في مجالات عديدة نحو تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، ولا سيما في مجالات من قبيل حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام. ومع ذلك يشير التقرير إلى أن ذلك التقدم كان متفاوتا في العديد من المجالات الفنية من خطة العمل وما زالت توجد ثغرات في تنفيذه. ولذلك لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله على مستوى الأمم المتحدة، في المقر وفي الميدان على حد سواء.

وفي هذا السياق، نعرب عن بالغ تقديرنا للعمل القائم بشأن خطة العمل على نطاق المنظومة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ونتفق على أنه ينبغي أن تكون خطة العمل أداة للرصد والإبلاغ على أساس النتائج من أجل تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات، وتقوية المساءلة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وينبغي أن تقوم منظومة الأمم المتحدة بإشراك الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في تنفيذ تلك الخطة. ومن الضروري أن نتبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما بين المنظمات الإقليمية.

وتؤيد أيسلندا تأييدا تاما الدور الهام الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في تعزيز تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وينبغي أن تدرج لجنة بناء السلام منظورا جنسانيا في جميع مراحل عملها.

وتؤيد أيسلندا بقوة قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتلتزم التزاما تاما بتنفيذه. ويتضمن ذلك تعزيز حقوق المرأة والفتاة وإدماج الشواغل الجنسانية في منظومة الأمم المتحدة وفي سياستنا الخارجية. وتقوم أيسلندا بوضع الصيغة النهائية لخطة عمل من أجل تكثيف جهودنا لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ وستوضع خطة العمل في صيغتها النهائية بالتعاون مع المجتمع المدني. وسيتم التشديد على وضع خطة تتسم بالطموح ويمكن تحقيقها في الوقت ذاته. وسيتم التركيز على تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومشاركة المرأة في بناء السلام وتحقيق الاستقرار في مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع.

وتشارك أيسلندا حاليا في جهود بناء السلام والتعمير في تسعة أماكن حول العالم، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في ليبريا وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وكذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة في فلسطين. وفي السنوات القليلة الماضية، شجعت أيسلندا المرأة على زيادة مشاركتها في هذه المهام، ويوجد حاليا ما يزيد على ٤٠ في المائة من الأفراد الذين يتم نشرهم من الوحدة الأيسلندية لمواجهة الأزمات من النساء.

وتولي سياسة أيسلندا بشأن التعاون الإنمائي أهمية كبيرة للمرأة في مناطق الصراع. ويتم توجيه معظم التعاون

الإنمائي الأيسلندي نحو تيسير الانتقال السلس من حالات الصراع، مع التركيز بصفة خاصة على المرأة ودورها في بناء السلام. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على أهمية دور صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ويسرني أن أشير إلى أن حكومة أيسلندا قررت أن تضاعف مساهمتها الحالية في الصندوق. وهو ما يشكِّل زيادة تصل إلى ثلاثين ضعفا من مساهمة أيسلندا في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة منذ عام ٢٠٠٣، وهي زيادة ستضع أيسلندا بين كبار المانحين للصندوق.

وتنظر أيسلندا إلى المشاركة المتساوية للمرأة في عمليات السلام على أنها أساسية لتحقيق السلام الدائم والحفاظ عليه وتعزيزه. وعلينا جميعا واجب واضح يتمثل في العمل على التنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ولذلك يجب أن تعمل منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني بدأب معا لتنفيذ القرار على جميع المستويات. ويجب أن نترجم الأقوال إلى أفعال. فعلى سبيل المثال، ينبغي البحث عن أساليب لمشاركة المرأة في عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية بطريقة متسقة ومنظمة. وأود هنا أن ألفت انتباه المجلس إلى أنه يوجد بالفعل منتدى يضم نساء ذات تأثير من كلا الجانبين، يعملن مع شخصيات دولية في اللجنة الدولية للمرأة من أجل سلام عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لحث المجموعة الرباعية على النظر في كيفية استفادة عملية السلام من المجموعات المؤثرة والفعالة من قبيل اللجنة الدولية للمرأة.

وأشكر الرئيس على قيامه بعقد هذه الجلسة الهامة. ونطّلع إلى إجراء المزيد من المناقشات من أجل تحسين عملية تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

**السيد بانكس** (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، أولا، أن أثني على الرئيس للبيان الرئاسي الذي سيعتمد في ختام هذه المناقشة. ونرحب على نحو خاص بطلب أن تدرج في تقارير الأمين العام ذات الصلة بيانات أكثر غير مجمعة عن أثر الصراعات المسلحة في النساء والفتيات. هل لي أن أرحب بالقيام مؤخرا بتعيين السيدة إلين لوي ممثلة خاصة للأمين العام لليبريا، ما يجعلها المرأة الوحيدة من بين أكثر من ٢٠ ممثلا خاصا للأمين العام في البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام للأمم المتحدة. وبالتالي ذلك حقا مدعاة للاحتفال.

وتقر نيوزيلندا بالدور الهام الذي تؤديه النساء في منع نشوب الصراعات وحلها وفي بناء السلام، ونؤيد تأييدا قويا قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). والتزامنا بالحل ينعكس في نهجنا الوطني والإقليمي والدولي تجاه بناء السلام ومنع نشوب الصراعات وحلها.

ونرحب بوجوه التقدم التي أحرزتها منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء في هذه المجالات. ونقدّر تقرير الأمين العام لسنة ٢٠٠٧ عن المرأة والسلام والأمن (S/2007/567) والأمثلة الإيجابية الكثيرة التي يصفها على العمل التدريجي الجاري في هذا الميدان. ونسر بأن نلاحظ العمل الذي أنجر لإعادة بنية تنفيذ المنظمة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وفقا لخطة العمل الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة لسنة ٢٠٠٨–٢٠٠٩، وأيضا لزيادة تركيز خطتها على المساءلة والرصد وتقديم التقارير.

ونيوزيلندا تتخذ عددا من الخطوات الملموسة لتعزيز تأييدها للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). أولا، نحن ملتزمون بتشجيع النساء على القيام بمهام تتعلق ببعثات حفظ السلام. والنساء من قوات الدفاع لنيوزيلندا وشرطة نيوزيلندا ومجتمعنا الأوسع يشكلن جزءا لا يتجزأ من مشاركة

نيوزيلندا في الجهود الإقليمية، وجهود الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات في مجال حفظ السلام. وذلك يشمل النساء العاملات في المناطق الشديدة الخطر، من قبيل أفغانستان وفي مهماتنا العملياتية مثل تيمور – ليشتي. إن ثلاثين في المائة من جميع الموفدين من شرطتنا لحفظ السلام من الإناث – وهذه النسبة من بين أعلى النسب في العالم. وتقر نيوزيلندا أيضا بأن التنوع يساعد بعثات حفظ السلام في الوصول إلى قطاع أوسع من المجتمع، وذلك عنصر أساسي من عناصر بناء السلام الفعال.

ثانيا، تعتز نيوزيلندا هذه السنة بسحب تحفظها الأخير عن اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، وهو التحفظ الذي كانت له صلة بالمرأة في القوات المسلحة.

ثالثا، أود أن أقول إن قوة الدفاع لنيوزيلندا أقرت مؤخرا استراتيجية للتنوع نسميها ''إعطاء القيمة للتنوع: القيادة في الممارسة''. تقر الاستراتيجية بقيمة الدمج الكامل للنساء، وأثره الايجابي في المعنويات والشعور بالانتماء إلى فريق أوسع يمكن فيه لجميع الأعضاء أن يساهموا بمساهمات ذات مغزى. وهذا النهج يقر أيضا بفوائد حضور عدد أكبر من النساء على المستويات العليا لقوة الدفاع. وعملنا بكد لضمان دمج النساء على كل المستويات وفي جميع مجالات قوة الدفاع لنيوزيلندا، بما في ذلك المجال القتالي. ونقوم بزيادة عدد النساء في الدرجات العليا، ونصبح أكثر فعالية في إبقاء النساء في الجهاز الدفاعي خلال كل مدة عملهن المهني.

واستجابة نيوزيلندا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) سباقة. نقدّر حقيقة أن من المهم، حتى في وقت السلام، ضمان امن النساء. وتشارك نيوزيلندا في الوقت الحاضر في برنامج منع العنف المترلي في منطقة المحيط الهادئ، وهو مبادرة مشتركة بين وكالة التنمية والمساعدة الدولية لنيوزيلندا، وشرطة نيوزيلندا، ومنظمة رؤساء الشرطة في جزر المحيط الهادئ.

ويقدم أفراد شرطة نيوزيلندا المشورة ويوفرون التدريب والدعم العملياتي فيما يتعلق بالعنف المترلي لقوات الشرطة والمجتمعات عبر المحيط الهادئ. وتركز هذه المبادرة على التنسيق ووضع النقاط المرجعية على المستوى الإقليمي، وقدرة الشرطة، وبناء العلاقات، وتعزيز سياسة الحكومة والتشريعات، ونهج للحكومة كلها تجاه العنف المترلي والسبل لإحداث التغير الاجتماعي.

وختاما، أود أن أطمئن مجلس الأمن على أن نيوزيلندا ستواصل، عن طريق برامج التعاون الإنمائي التي اعتمدها وجهودها في حفظ السلام وسياساها الداخلية، البحث عن سبل لتعزيز وتقوية تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كازاخستان.

**السيدة آيتموفا** (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية): في البداية اسمحوا لي بأن أهنئ الأعضاء المنتخبين مؤخرا في مجلس الأمن وبأن أعرب عن اعتقادنا بأن مشاركتهم القيمة في عمل مجلس الأمن ستساهم مساهمة ذات شأن في النهوض بالسلام العالمي. وأود أيضا أن أشكر الرئاسة الغانية على تنظيم هذه المناقشة وأن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والمستشار الخاص للأمين العام بشأن مسائل الجنس والنهوض بالمرأة، والمدير التنفيذي بالنيابة لصندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة ومنسق الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع للمنظمات غير الحكومية على بياناهم المتبصرة.

في سنة ٢٠٠٠ اتخذ مجلس الأمن قرارا بالغ الأهمية أقر بالدور الحيوي للنساء في منع نشوب الصراعات وبناء السلام، واسترعى انتباه المجتمع الدولي إلى المسائل الحاسمة، وهي مسائل أثر الصراعات المسلحة في النساء والفتيات

وأهمية دمج المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام وعمليات المفاوضات وبعثات مجلس الأمن.

ومنذ نظم مجلس الأمن المناقشات السنوية لاستعراض تنفيذ القرار، أشارت مرارا وتكرارا وفود بأن مشاركة النساء في صنع القرار بشأن المسائل الأمنية وفي عمليات السلام لها أثر إيجابي جدا في الحل السلمي للصراعات وفي بناء السلام بعد انتهاء الصراعات. ومما يسرنا ملاحظة أنه، منذ اتخاذ القرار، ينمو في السنوات القليلة الماضية فهم دور النساء في صنع السلام وحفظ السلام، وما لا يقل أهمية في بناء السلام. وتعزيز دور النساء في مجال بناء السلام والأمن وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات يحتلان الأولوية بالنسبة إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ولذلك، يلاحظ وفد بلدي مع التقدير تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2007/567) والجهود التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ القرار على كل المستويات. وترحب كازاخستان بمواصلة نشاطات الأمم المتحدة في هذا المجال عن طريق صياغة خطة العمل ٢٠٠٨-٢٠٠٩ الجديدة ومجالات عملها الخمسة المشار إليها. بيد أننا سنسر بأن نرى، بالإضافة إلى الرصد والمساءلة، قدرا أكبر من التوكيد على التنفيذ الفعال للخطة ومشاركة المجتمع المدني، وبناء القدرات الرامية إلى إدامة التغييرات الإيجابية في الحالة ودور المرأة في البلدان التي تشهد الصراعات أو التي انتهت الصراعات فيها.

ويعتقد وفد بلدنا بأن ثمة حاجة إلى توسيع نطاق تشاطر الممارسات المثلى للنساء ومعرفتهن وتجربتهن اللواتي اشتركن في بناء السلام ومفاوضات السلام مع الذين يرغبون في الانضمام إلى عملية السلام في مناطق الصراعات. هناك الكثير الكثير من النساء الحكيمات في كل أنحاء العالم. لِمَ لا ندرج حالات كانت النساء فيها نشيطات في جدول أعمال المجلس، وندعوهن إلى الكلام، نظرا إلى أن لجميعهن تجربة وطنية ومعرفة لتاريخهن الوطني؟ على الأقل أعتقد أن هذه لن تكون فكرة سيئة. ونرى أيضا أن إدراج النهوض بثقافة السلام والتسامح في المجال المواضيعي للمنع من شأنه أن يساهم مساهمة كبيرة في فعالية نشاطات الأمم المتحدة في مجال منع نشوب الصراعات في هذا الميدان.

وتقليديا كان دور النساء في المجتمع والسياسة حرجا في الثقافة الكازاخية. لقد شاركن أيضا في عملية صنع القرار بشأن مسائل الحرب والسلم، ولم يتخذ قرار حاسم بدون موافقتهن. كانت للنساء سلطة إيقاف الحروب والصراعات المسلحة. وكن مشجعات للسلام والوئام في البلد.

ولذلك، من المعروف عن بلدنا أنه ذو طابع تعدد الأعراق وتعدد الأديان. والبيت الذي يدعى كازاخستان هو مترل لحوالي ١٣٠ قومية وجماعة عرقية وأكثر من ٤٠ دينا، تعيش معا بوصفها أسرة كبيرة واحدة. وفي الحقيقة أن السياسة الداخلية والمبادرات الدولية لجمهورية كازاخستان تقوم حقا على أساس مبدأي الثقة والحوار. وكازاخستان كانت المبادر في تأسيس هذه المحافل الدولية الفريدة مثل المؤتمر الأول لزعماء الأديان العالمية والتقليدية والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا. وفي هذا الصدد، نرى أن خبرة كازاخستان القيّمة في حماية الاتفاق وتعزيز العلاقات الودية بين الجماعات الإثنية والدينية المتعددة في بلادنا قد تكون مثار اهتمام الجمهور في العالم.

وفي الختام، إذ أؤكد من جديد التزامنا الثابت بأهداف إعلان بيجين، وخطة عمل القاهرة، والأهداف الإنمائية للألفية، وإذ أعلن عن الأهمية الكبرى التي نوليها للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، اسمحوا لي أن أشدد مرة أخرى على أنه يجب أن تقطع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم

المتحدة على نفسها التزامات أقوى، وأن تتخذ عددا أكبر من الإجراءات للتسريع في تحقيق الأهداف وإنجاز المهام الواردة في القرار.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

**السيد فنافاسر** (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، نود أن نتقدم بالشكر إليكم وإلى وفد بلادكم على تنظيم هذه المناقشة وعلى إعداد ورقة المفاهيم (S/2007/598، المرفق) مقدما، وعلى إعداد مسودة البيان الرئاسي الذي سيُعتمد في وقت لاحق اليوم.

إن ورقة المفاهيم والتقرير الذي قدمه الأمين العام (S/2007/567) يوضحان أنه يجب علينا أن نعزز بصورة ملموسة جهودنا الرامية إلى حماية النساء والفتيات في المجتمعات التي تعاني من الصراع المسلح، وإلى ضمان مشاركتهن الكاملة والمنصفة في عمليات السلام، بما في ذلك المفاوضات وصنع القرار. ومن الموثّق بصورة جيدة أن المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، لا يزالون يشكلون السواد الأعظم من الذين تعصف بهم الصراعات المسلحة، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا، وأنهم مستهدفون بصورة متزايدة من المتحاربين والعناصر المسلحة الأخرى.

يتعرض السلم والمصالحة الدائمان إلى الخطر إذا لم يجر تقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة. ولذلك، يضطلع مجلس الأمن بدور حيوي في ضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية النساء والفتيات من الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي في حالات الصراع، ومنع الإفلات من العقاب على تلك الأعمال.

لقد كانت إحالة الحالة في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية قرارا مميزا على الصعيدين القانوني والسياسي. لقد كانت رسالة قوية من مجلس الأمن بأن المجتمع الدولي لن يسمح بالإفلات من العقاب على أكثر الجرائم خطورة التي يعاقب عليها القانون الدولي، بما في ذلك الجرائم الجنسانية. ونود أن نشجع المجلس على مواصلة النظر في المحكمة الجنائية الدولية بوصفها خيارا متاحا على صعيد السياسة العامة. ويجب، مع ذلك، أن يصحب قرارات الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية دعم سياسي مستدام في جميع مراحل الإجراءات القضائية، ويجب أن تصحبها، في بعض الحالات، تدابير موضوعية أخرى.

داخل منظومة الأمم المتحدة، تم وضع البرامج الرامية إلى بناء قدرات المرأة القيادية وقدراتها في حفظ السلام في جميع مراحل الصراع والخروج من الصراع. ولقد دأبت حكومة بلادي على تمويل الأنشطة ذات الصلة التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

ثمة أدلّة وفيرة على أن المرأة نشطة جدا في عمليات السلام غير الرسمية. وعلى الرغم من ذلك، فإن دور المرأة لا يزال في أدنى مستوياته. ولا يزال هناك افتقار إلى الإرادة السياسية بالاعتراف بإسهامات المرأة في السلام والاعتراف بحقها في المشاركة بفعالية في مفاوضات السلام. ويجب السعي من أجل تعزيز قدرة المرأة كصانعة سلام وفي نفس الوقت زيادة مشاركتها. ومن المهم خلق وعي بمفاوضات السلام بوصفها أداة لتحقيق المساواة بين الجنسين.

وبناء على ذلك، ما برحنا ندعو بثبات ولسنوات طويلة إلى تعيين النساء في مناصب الممثل الخاص للأمين العام والمبعوث الخاص للأمين العام. ونؤيد تأييدا كاملا الدعوة التي وجّهها الفريق العامل المعني بالقيادات النسائية إلى الأمين العام في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ لإنشاء آلية، باعتبار ذلك من الأولويات الهامة، لزيادة عدد النساء اللواتي يُنظر في ترشيحهن لشغل مناصب رفيعة في الأمم المتحدة، بما في ذلك رئيسات لعمليات السلام.

وشأني شأن الذين تكلموا قبلي، أرحب في هذا السياق بتعيين زميلتنا السابقة السفيرة إيلين مارغريت لوي من الدانمرك ممثلا خاصا للأمين العام في ليبريا. ويمكن لهذه التعيينات أن تؤدي دورا محفّزا في تعزيز كامل قدرات المرأة كصانعة للسلام.

هذه المناقشة تمنح فرصة أخرى للتشجيع على تنفيذ فعّال ومتسق ومنظّم للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، عن طريق توظيف آليات مساءلة أفضل. وقد سلّطت الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني في الماضي على ضرورة أن يضع المجلس آلية رقابة وإبلاغ لضمان الإدماج المنظّم للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عمل المجلس وتنفيذه. وقد تسدّ هذه الآلية الفجوات في التنفيذ على الصعيد الدولي، مثل عدم كفاية الرقابة والإبلاغ عن التنفيذ من قِبل البعثات في الميدان، ولا سيما عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، مثل العنف الجنسي، وقد تُحسّن المعلومات التي يستخدمها المجلس أساسا في مناقشاته.

كما أنها قد تعزز المساءلة في مجال تنفيذ القرار على المستوى الوطني مع إتاحة المجال لتحديد أفضل لاحتياجات بناء القدرات. ونحن ندعم هذه الفكرة وندعو المجلس إلى أن يمنح نفسه دورا رقابيا أكثر فعالية على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بما في ذلك عن طريق إنشاء آلية رقابة بقيادة مناسبة لضمان مشاركتها النشطة في جميع جوانب أعمال المجلس.

ونعتقد بأنه، بعد سبع سنوات، آن الأوان لإنشاء هذه الآلية. وينبغي أن يكتسي تعزيز حماية النساء والفتيات، في المجتمعات التي تعاني من الصراعات، من الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي قدرا كافيا من الأهمية لتتم ترجمة الدعوات العديدة لإنشاء هذه الآلية إلى إجراءات ملموسة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

**السيد غلرمن** (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئ وفد غانا على قيادته القديرة لأعمال المجلس هذا الشهر، وأن أشكره على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن.

ونحن إذ تمرّ علينا الذكرى السنوية السابعة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والسيدة راشيل مايانجا على بيانيهما الغنيين بالمعلومات.

في العام القادم سيشهد المجتمع الدولي حدثا هاماً آخر عندما يحتفل بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. والإعلان، المعترف به عالميا على أنه الصك الدولي الأكثر أهمية، تزداد أهميته بوصفه عنصرا موحِّدا بين الشعوب والثقافات. فهو لا يزال وثيقة حية ما برحت مصدر وحي وإلهام لجميع الشعوب في أنحاء العالم كافة في نضالها من أجل حقوقها وحرياتها. وفي هذا الصدد، نجد أن روح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) مستمدة من الإعلان.

ويود وفد بلادي أن يشيد بجهود شتى الهيئات في الأمم المتحدة، ومن بينها، شُعبة النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة و المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وأن يثني على كل ما تقوم به لإيصال صوت المرأة.

وتؤمن إسرائيل إيمانا راسخا بأن المرأة يجب أن تضطلع بدور متساو في جميع جوانب الدولة والمجتمع المدني. وليس لدينا أدنى شك بأن النهوض بالمرأة وتقدمها لن يؤدي إلى ما هو دون النهوض بالجميع وتقدمهم. وبالتالي، تبقى إسرائيل ملتزمة بمبادئ وأهداف إعلان ومنهاج عمل بيجين، وكذلك بالمبادئ الواردة في البيان الختامي للقمة العالمية وقرار الجمعية العامة ١/٦٠ اللذين أقرّهما زعماؤنا في عام ٢٠٠٥.

إن أعمال العنف المتعمدة التي تُرتكب ضد النساء والفتيات، ولا سيما في حالات الصراع المسلح، تثير القلق بشكل خاص. وفي ذلك الشأن، تتضرر النساء والأطفال ضررا شديدا جراء عواقب الصراع المسلح. وقد شهدنا ولا نزال نشهد، بكل أسف، ارتكاب جريمة الاغتصاب البغيضة واستخدامها سلاحا سياسيا. إن قسوة مثل هذا الاستغلال الصارخ، والإساءة والانتهاك لحقوق الإنسان لا يمكن المغالاة بها، ويجب أن يقدم مرتكبو هذه الجرائم إلى العدالة.

وترحب إسرائيل بتقرير الأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن (S/2007/567) وبخطة العمل على نطاق المنظومة وباستكمالها. وبالمثل، نحن سعداء بجهود الأمين العام لتعيين مرشحات في مناصب رفيعة داخل منظومة الأمم المتحدة، مع توجيه اهتمام خاص لوظيفة الممثل الخاص. ونأمل أن نسمع في المستقبل عن تعيينات جديدة للنساء لأداء أدوار على المستوى الرفيع.

وفي هذا السياق، نشيد بتعيين زميلتنا السابقة، السفيرة إلين لوي، الممثلة الخاصة للأمين العام في ليبريا. وإني لعلى اقتناع بأن فترة عملها في الأمم المتحدة، وخاصة في مجلس الأمن، قد مكنتها من الاستعداد الجيد لهذه البعثة الهامة، ونتمنى لها التوفيق.

ومع ذلك، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. وثمة حاجة إلى تعزيز الآليات والأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة لتأمين مشاركتها الفعالة في وضع السياسات العامة المتعلقة بالسلام والأمن. إن تعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج على المستويين الوطني والدولي يمثل عاملا أساسيا في منع التمييز والاستغلال والإساءة القائمة على أساس نوع الجنس. وإذا كان للمرأة أن ترى أبدا اعترافا حقيقيا باحتياجاتها ومصالحها معبرا عنه في اتفاقات السلام، فلا بد من حضورها في مفاوضات السلام منذ مراحلها الأولى. وفي ذلك الصدد، عملت إسرائيل من خلال القنوات الحكومية وغير الحكومية لتعبئة الوعي ولإعلاء صوت المرأة في مفاوضات السلام وحل الصراعات.

وفي إسرائيل، يتواصل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على مختلف المستويات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، توزيع نص القرار المترجم إلى العبرية، وتوزيع ونشر المواد الإعلامية حول القرار إلى المنظمات الوطنية والإقليمية وغير الحكومية، وتنظيم حملات توعية من خلال أنشطة العلاقات العامة وتغطية وسائط الإعلام ورصد وتوثيق آثار الصراع على النساء والفتيات. وبالمثل، جرى تعديل قانون الحقوق المتساوية للمرأة خلال السنوات الماضية وفقا لروح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وبما يفوض الحكومة الإسرائيلية بمشاركة المرأة في أي مجموعة معينة لمفاوضات السلام وحل الصراع.

وأود الإشارة إلى أن هذا الالتزام ليس مجرد التزام نظري بل بالممارسة أيضا. فقد عينت وزيرتنا، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية، السيدة تسيبي ليفني، قبل أسبوع واحد لقيادة المفاوضات مع الفلسطينيين. ونظرا للخيارات الهامة القائمة في الميدان – وأعني وجود حكومة فلسطينية تقبل مبادئ المجموعة الرباعية، وملتزمة بالحوار وعملية التعاون مع إسرائيل – فإن من الممكن ملاحظة شعور متجدد بالأمل والتفاؤل في الميدان. وإذ يستمر القادة الإسرائيليون والفلسطينيون بعقد الاجتماعات، فإن هدفنا هو التوصل إلى تفاهم بشأن أكبر قدر ممكن من الأرضية المشتركة لأجل إحراز تقدم نحو تحقيق رؤية الدولتين. وسيكون ذلك لصالح جميع المواطنين في المنطقة، الرجال والنساء على حد سواء. وبالمثل، توجد حركة نساء إسرائيليات وفلسطينيات يعملن معا ويمثلن مختلف قطاعات المجتمع المدني والأطياف السياسية للدعوة من أجل السلام. إن ما تحظى به منظمات الدعوة

والمنظمات غير الحكومية تلك من اعتراف وفعالية لشاهد على حيوية وتعددية الديمقراطية الإسرائيلية، وإسرائيل تعتز بدورها القيادي.

لقد قال سبينوزا، الفيلسوف الشهير في القرن السابع عشر، إن السلام ليس غياب الحرب: إنه فضيلة، وحالة ذهنية، وتصرف من أجل البر والثقة والعدالة. وفي حقيقة الأمر، السلام حالة وجودية شاملة. ولتحقيقها فعلا، لا يمكن تجاهل نصف السكان. ولا يمكن بدون مشاركة النساء في كل جوانب حل الصراع وصنع السلام والأمن، إيجاد تربة أساسية باقية، اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، لنمو العملية الديمقراطية والتنمية المستدامة والسلام.

وإسرائيل من جانبها، مصممة على أن المرأة ينبغي أن تؤدي دورا فعالا متزايدا في مفاوضات السلام وملتزمة بالنهوض بدور المرأة في كل جوانب المجتمع. وتأمل إسرائيل أن يبني دور المرأة المعزز في مفاوضات السلام جسورا دائمة للتفاهم مع جيراننا ويكون فاتحة عهد من الوئام والازدهار للجميع.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

**السيد عبد العزيز** (مصر): أود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر إليكم على عقد هذه المناقشة العامة حول موضوع المرأة والأمن والسلام، وأن أعبر أيضا عن تقديرنا للأمانة العامة على تقريرها المعروض على المجلس اليوم حول تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وما يرتبط به من خطط وبرامج (S/2007/567).

مما لا شك فيه أن تقرير الأمين العام يعكس جهدا كبيرا في متابعة تنفيذ خطة عمل ٢٠٠٥-٢٠٠٧ والتحضير لخطة عمل ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كما يعكس اهتماما متزايدا من جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة في التعامل مع الموضوع بالفاعلية المطلوبة خاصة من المستشارة الخاصة للأمين العام وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمجلس التنفيذي للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وغيرها من الجهات المهتمة بالموضوع.

إلا أن هناك العديد من التساؤلات التي ينبغي طرحها سعيا لتحقيق التكامل المنشود بين الأنشطة على مستوى أجهزة وإدارات المنظمة، والأنشطة التي تقوم بها الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص تنفيذا للقرار ولما يرتبط به من خطط. ويقتضي ذلك بداية مواجهة فاعلة للثغر والتحديات التي أوضحها الأمين العام في الإطار المؤسسي لتعامل المنظمة مع الموضوع، الناتج من جهة، عن ضعف التمويل الذي يقوم أساسا على المساهمات الطوعية، ومن جهة أخرى عن غياب رؤية واضحة للهدف النهائي الذي يختلف تبعا لكل حالة على حدة، ومن جهة ثالثة عن غياب أي تقييم فاعل للآثار الموضوعية لجهود المنظمة على أرض الواقع، ومن جهة أخيرة تجاهل التقرير للدور الرئيسي الذي يمكن أن تؤديه لجنة بناء السلام في رسم الإطار المفاهيمي للتعامل مع هذه القضية خاصة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات وعلى النحو الذي حددته الفقرة ١٧ من قرار الجمعية العامة ١٤٣/٦١.

ويقتضي ذلك منا على مستوى الأمم المتحدة ككل، وليس على مستوى مجلس الأمن فحسب، رسم سياسة واضحة ومتكاملة للتعامل مع هذا الموضوع، تساهم في تنفيذها جميع الأجهزة الرئيسية، بناء على قرارات يتم اتخاذها بالتوازي في كل من مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن قضية خطيرة كتلك لا تتطلب فرض الرقابة على الدول بتأسيس آلية لمراقبة التنفيذ الأمين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ولما يرتبط به من خطط على النحو المقترح من

الأمين العام، وإنما تتطلب تكاتف الجهود الدولية لتعزيز قدرة الدول على التنفيذ، ولتوفير الموارد المالية والخبرة الفنية اللازمة لها لتمكينها من إحراز التقدم المنشود.

وتهتم مصر اهتماما بالغا بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في إطار متكامل يجمع جهود الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ويتسع ليتعامل مع تنفيذ القرار في العالم العربي والقارة الأفريقية. وقد رعت الحكومة المصرية عددا من الأنشطة الهادفة لتنفيذ هذا القرار والخطة والبرامج المرتبطة به، وسعت لتدعيم قدرة دول أخرى في القارة الأفريقية على التعامل الفعال مع هذا الموضوع من خلال الدعم الفني المباشر والدعم الثلاثي مع أطراف أخرى. كما أسهمت حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام، باعتبارها من أكبر المنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال، إسهاما كبيرا في هذا الإطار.

وقد فعلت ذلك من خلال عقد سلسلة من الاجتماعات الإقليمية ساهمت فيها المنظمات الحكومية وغير الحكومية القائمة على دعم أنشطة المرأة في تحقيق السلام والاستقرار في العالم العربي، وخاصة دعم دور المرأة في المفاوضات السياسية الفاعلة التي تهدف إلى تسوية المشكلات السياسية الدولية. كما تبذل الحكومة المصرية جهودا كبيرة لتعزيز وضع المرأة في جميع المجالات وخاصة في المجالات الحيوية لصنع السلام وحفظه ومرحلة ما بعد الصراع، والتي تتطلب اهتماما ومتابعة خاصة. وستستمر مصر في القيام بدورها وطنيا وإقليميا ودوليا بالتنسيق مع كل الأجهزة الرئيسية المسؤولة عن قضايا المرأة في المنظمة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

**السيد هيلر** (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تود المكسيك أن تتقدم إليكم، يا سيادة الرئيس، بالشكر لعقدكم هذه المناقشة المفتوحة المتكررة بشأن المرأة والسلام والأمن. ونود أيضا أن نتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره (S/2007/567) عن الأنشطة الأخيرة المتعلقة بهذه المسألة.

في السنوات السبع التي انقضت منذ اتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تكلم العديد من البلدان والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع الدولي في مجلس الأمن للتأكيد مجدداً على الالتزام بالتنفيذ الكامل لهذا القرار. ونحن ممتنون لما أُحرز من تقدم وللعمل الذي أنجزته المنظمة في ميدان بناء القدرة لتحسين حماية حقوق المرأة، وللجهود التي تبذلها لوضع منهجية تمكن من قياس التقدم المحرز في هذا الميدان على نحو أدق. إلا أنه يساورنا قلق لأن الإرادة التي أُعرب عنها في هذا الصدد لم تسفر عن استراتيجية متكاملة ومنسقة في إطار منظومة الأمم المتحدة أو في الدول المتضررة، يكون من شأنها أن تمكّن من التغلب على طابع الجهود المبذولة المشتتة.

إننا نتفق تماما مع الرأي القائل إنه يقع على عاتق البلدان نفسها قدر كبير من مسؤولية إدماج المنظور الجنساني في مسألتي السلم والأمن. ولن نتمكن من تحقيق المزايا المستدامة للنساء المتضررات من الصراع المسلح إلا من خلال جهود تنفيذ متضافرة مشتركة.

المرأة ليست جهة سلبية في حالات الطوارئ المعقدة جداً. إلا أنها معرضة بشكل خاص للتهميش والفقر والعنف النفسي والجسدي في هذه الحالات. فضلاً عن ذلك، كثيراً ما تصبح المرأة هدفاً من أهداف الحرب، لأنه ينظر إليها على أنها تجسد الهوية الثقافية والعرقية لمجتمعها. ونظرا لأن المرأة تصبح من دعائم مجتمعها في أوقات الصراع، فإن رفاهها وكرامتها ترتبطان ارتباطاً وثيقاً بحماية الرجال والأطفال. ولهذا السبب، فإن تنفيذ الالتزامات الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لا يمكن أن ينظر إليها على أنها مسألة تقتصر على

مجرد ضمان حماية جزء من المجتمع، بل على أنها شرط مسبق لتحقيق السلام المستدام للجميع. وتنفيذ هذه المهمة يتطلب تدابير على الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة. وأشير الآن إلى التدابير التي تعتقد المكسيك أنها الأكثر إلحاحا.

أولا، توجد حاجة إلى المصادقة على الإطار الدولي القائم – خاصة ما يتعلق منه بالقانون الإنساني الدولي – بما في ذلك صكوك حقوق الإنسان، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتنفيذ هذا الإطار دون قيد أو شرط.

ثانياً، ينبغي أن تتضمن جميع عمليات حفظ السلام، التي يقرها مجلس الأمن، ولايات تتعلق بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ثالثا، يجب أن نقوي المحكمة الجنائية الدولية لتتمكن، في حدود ما هو ممكن، من محاكمة الذين يرتكبون عنفاً جنسياً في سياق الصراع المسلح – وهو جريمة ضد الإنسانية بموجب نظام روما الأساسي.

رابعا، يجب أن ننفذ تدابير في جميع الميادين لضمان الأمن وضمان وصول العاملين في مجال الشؤون الإنسانية إلى السكان الذين يحتاجون إلى المساعدة في مناطق الصراع.

خامسا، توجد حاجة إلى تعاون وتنسيق مستدامين بين إدارة عمليات حفظ السلام وهيئات الأمم المتحدة التي تنفذ برامج في الميدان لصالح المرأة، مثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

سادسا، يجب أن ننشئ برامج تدريب إلزامية على المسائل الجنسانية لجميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في ميداني حفظ السلام والمساعدة الإنسانية.

سابعا، يجب أن نضع أُطراً تشريعية محلية فعالة للقضاء على الإفلات من العقاب، وبرامج تعليمية وحملات لزيادة التوعية بمسألة حقوق المرأة، للقضاء على التحيز الثقافي ضد المرأة، وتمكينها لكي تكون قادرة على حماية نفسها من الإساءات التي قد تتعرض لها.

ثامنا وأخيرا، يجب أن نشرك المرأة بصورة منهجية – لا سيما من جانب المنظمات غير الحكومية – في اتخاذ القرارات أثناء عمليات السلام وإعادة الإعمار. وتشيد المكسيك بتجربة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في هذا المجال. ولذلك أسهمنا في الأعمال التي يقوم بتنفيذها لضمان مشاركة المرأة من المجتمع المدني في عملية السلام في هايتي، التي يمكن أن تكون نموذجاً يحتذى في حالات أخرى.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أعرب عن قلق المكسيك البالغ لعدد حالات الاعتداء الجنسي المتزايدة ضد المرأة أثناء الصراع المسلح، بل حتى أثناء عملية بناء السلام. فالقضايا الأخيرة، كالتي حدثت في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والعراق، على سبيل المثال لا الحصر، لا يمكن التهاون معها من قبل حكومات هذه البلدان أو المجتمع الدولي. ويجب أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات ملموسة للقضاء على هذه الممارسات.

وقد كان اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) نتيجة لتصميم سياسي من جانب أعضاء مجلس الأمن على توفير الحماية لملايين النساء المتضررات من الصراع المسلح. وحان الوقت لترجمة هذا القرار إلى عمل حقيقي في الميدان.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل زامبيا.

**السيد كابامبوي** (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن باسم الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي – أنغولا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو

ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا وبلدي، زامبيا.

نود أن نشكر الأمين العام والمستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والمديرة التنفيذية المؤقتة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنسق فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن، على بياناتهم الاستهلالية البناءة جداً.

وفي هذه الذكرى السنوية السابعة لاتخاذ القرار المعْلَم ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ترحب الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بفرصة المشاركة في هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، التي تركز على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تنفيذاً متسقاً وفعالا.

وكما ندرك جميعا، يطلب القرار جملة أمور منها إدراج المنظور الجنساني في التفاوض بشأن اتفاقات السلام وتنفيذها، وتخطيط مخيمات اللاجئين، وعمليات حفظ السلام، وتعمير المجتمعات التي مزقتها الحرب. ولهذا تتيح لنا مناقشة اليوم فرصة لتقييم الجهود الملموسة المحددة المبذولة لتنفيذ القرار على جميع الصعد، ودور مجلس الأمن في هذه الجهود.

ويوفر اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) واعتماده ستة بيانات رئاسية لاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن إطارا صلدا للإجراءات في كل مجالات عمليات السلام. ولا مبالغة في التأكيد على اشتراك المرأة على قدم المساواة وعلى نحو تام في كل الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن وتعزيزهما. ويلزم، رغم إحراز قدر من التقدم في تنفيذ القرار، بذل قدر أكبر من الجهود المنسقة لتحقيق هدف التنفيذ التام. وفي ذلك الصدد، تطلب الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى المجتمع الدولي تقديم الدعم المستدام في وضع خطط العمل الوطنية، بما في ذلك توفير الموارد المالية والبشرية، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ونشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة S/2007/567 بشأن المرأة والسلام والأمن. ويستعرض التقرير تنفيذ خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ويرصدها، ويحدد الفجوات والتحديات، بما في ذلك تمويل المشاريع المتعلقة بالجوانب الجنسانية، وعدم كفاية القدرة المؤسسية لتعميم المنظور الجنساني. ويجب أن نتصدى لتلك التحديات إذا أردنا أن نحقق النتائج المرجوة. ونرحب بالتوصيات الواردة في التقرير والتي نرى أنها ستسهم في تعجيل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ونود أن نشيد بالشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والسلام والأمن، ومكتب المستشار الخاص المعني بالمسائل الجنسانية والنهوض بالمرأة على الأعمال الحميدة المضطلع بها لوضع خطة عمل شاملة ومتناسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، تكون بمثابة برنامج يقوم على النتائج وأداة للرصد والإبلاغ. وتقع المسؤولية عن كفالة التحقيق التام للخطة على عاتق المجتمع الدولي. وينبغي لمجلس الأمن أن يعتبر الحكومات الوطنية مسؤولة عن تنفيذ خطة العمل.

ولا يزال ارتفاع عدد ضحايا العنف يثير قلق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ويحزننا أن المرأة ما برحت تتعرض للقسط الأكبر من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف والإيذاء الجنسي. وندين جميع الأطراف التي ترتكب أعمال العنف والإيذاء ضد النساء والأطفال. ونطالب بالتحقيق السريع في كل حالات العنف والإيذاء الجنسي، ولا سيما تلك المرتكبة ضد النساء

والأطفال. ويجب وقف ثقافة الإفلات من العقاب عن طريق جملة أمور منها تقديم مرتكبي الجرائم إلى المحاكمة.

ويشجع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التقدم المحرز في تعميم المنظور الجنساني في السياسات والبرامج ذات الصلة المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن الضروري التسليم باحتياجات النساء والفتيات من بين المقاتلين السابقين في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكفالة مراعاة شواغلهن بدءا من مراحل التخطيط. ونشيد بالأعمال التي اضطلعت بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة في إطار مشاريع إعادة الإدماج التي أدت إلى إخلاء سبيل الفتيات من القوات المسلحة في بلدان شتى.

ونشيد بمختلف وكالات الأمم المتحدة التي بذلت جهودا لبناء القدرات، بما في ذلك وضع نماذج للتدريب. غير أننا نطلب أن يكون هناك تعاون وتناسق بين مختلف النماذج التدريبية التي يجري إعدادها. ونود أن نكرر تأكيد أنه يتعين توسيع نطاق الوعي بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وتعزيز القدرات على الصعيد الوطني على تنفيذ القرار. ونود، في هذا المسعى، أن نؤكد على أهمية بناء القدرات على الصعيد المحلي، وبخاصة قدرات المجموعات النسائية الوطنية والمحلية على أرض الواقع.

ودلت التجربة على أن اشتراك المرأة في عمليات السلام يؤدي إلى نتائج إيجابية، خاصة لأن النساء والأطفال يكونون الضحايا الرئيسيين للفظائع التي تُرتكب في حالات الصراع. وثمة حاجة إلى أن تشغل المرأة مناصب صنع القرار. ولا بد من تشجيع المرأة ودعمها في ترشيح نفسها لشغل المناصب، لا سيما في البلدان الخارجة من الصراعات. ونود، في ذلك الصدد، أن نشيد بالأعمال التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة في تيسير تعزيز المرأة ومشاركتها الفعالة في عمليات صنع القرار.

وأود، في الختام، أن أعلن أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ما زالت ملتزمة بالتنفيذ التام والفعال لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويقع على عاتقنا، نحن أعضاء المجتمع الدولي التزام بكفالة حماية حقوق المرأة في كل أنحاء العالم، وضمان وجود مكان لها في كل عمليات السلام. ذلك أن اشتراكها على قدم المساواة وعلى نحو تام سيسهم في الصون والتعزيز الفعالين للسلم والأمن المستدامين.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة كولومبيا.

**السيدة بلوم** (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أُعرب عن امتنان وفدي لكم، سيدي، لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، ولمتابعة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

من الأهمية الفائقة تشاطر الخبرات ووجهات النظر بشأن وضع استراتيجية متناسقة وفعالة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتعلق كولومبيا، بصفتها عضوا في مجموعة ”أصدقاء القرار ١٣٢٥“، أهمية خاصة على تلك العملية، التي شاركت فيها منذ مراحلها الأولى. ونحن نسترشد في مشاركتنا هذه باقتناع بأن التعزيز الفعال للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجالي السلم والأمن أمران حاسما الأهمية. ويمكن أن تُسهم منظومة الأمم المتحدة إسهاما فعالا في الوفاء بالمسؤوليات المناطة بالدول في هذه المجالات عن طريق مبادرات محددة للتعاون.

ونلاحظ في هذا الصدد، مع الارتياح، اعتراف الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بالتقدم الهام الذي تم إحرازه في تنفيذ القرار المذكور آنفا. إذ يورد التقرير ما يلي:

”يتمثل أحد الدروس الرئيسية المستفادة من تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ في أنه دون تضافر جهود الحكومات والمجتمع المدني على صعيد البلدان، سيظل تنفيذ القرار هدفا بعيد المنال“ (S/2007/567، الفقرة ٣٦).

وينطبق هذا على كولومبيا على وجه التخصيص، حيث ما برح التفاعل بين المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة عاملا جاريا في صياغة وتنفيذ نُهج شاملة للنهوض بالمرأة وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتمكنت كولومبيا، عن طريق السياسات الأمنية الديمقراطية، والانتعاش الاقتصادي، والإنصاف الاجتماعي، والتنمية البشرية، أن تُحرز تقدما ملحوظا في ذلك الميدان.

وفي كولومبيا، نظم مكتب مستشار الرئيس لمساواة المرأة مع وزارة الخارجية مجموعة من الطاولات المستديرة عن المرأة والسلام والأمن أجرت تقييمات وعززت الوعي بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وبالتقرير القطري عن تنفيذه. وحصلت مجموعة من النساء من مناطق مختلفة أيضا على تدريب على منع الصراعات وحل الصراعات. إن الدعم المستمر الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والعديد من المنظمات غير الحكومية قد مكّن الحكومة من تنظيم عدد كبير من الأنشطة والمبادرات والمشاريع التي تستهدف تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتعميم المسائل الجنسانية في السياسات الوطنية.

ويتجلى ذلك في خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، وأود أن أسلط الضوء على بعض أنشطة تلك الخطة المتعلقة بالعمل الإيجابي واعتماد نهج شامل بشأن المسائل الجنسانية والتنشيط الاجتماعي.

وكولومبيا تنفذ سياسة للعمل الإيجابي عنوانها ”النساء - بناة السلام والتنمية“. وهذه السياسة تعطي الأولوية للأهداف المتصلة بالعمالة وإنشاء مشاريع المقاولات، والتعليم والثقافة والمشاركة السياسة ومنع العنف ضد المرأة. وتشتمل على أكثر من ١٠٠ من إجراءات الحماية تنفذها مختلف الهيئات لمكافحة العنف الأسري، وانهيار الزيجات والتمييز في العمل.

والنهج الشامل إزاء المسائل المتعلقة بنوع الجنس يشمل كل هيئات الدولة، ونتائجه تتجلى في القوانين والاجتهادات القضائية والسياسات العامة ذات المنظور الجنساني لدعم الآليات المؤسسية التي تُعنى بقضايا المرأة، وتعزيز نظم المعلومات المصنّفة، في جملة أمور. وأود أن أسلط الضوء على أربع استراتيجيات هيكلية في إطار سياسة التنشيط الاجتماعي التي تحقق مزيداً من المساواة بين الجنسين: تنمية رأس المال البشري والعمالة، وتعزيز نظام الضمان الاجتماعي، وشبكة الاهتمام الشامل بالسكان الذين يعيشون في فقر مدقع، والنهوض بالائتمانات الصغيرة.

وأود كذلك أن أبرز الدور المساعد الذي تقوم به منظمة الدول الأمريكية على المستوى الإقليمي، من خلال لجنة البلدان الأمريكية المعنية بالمرأة. وبناء على ولايات برنامج البلدان الأمريكية المعني بالنهوض بحقوق الإنسان للمرأة والمساواة بين الجنسين والميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية، أنشأت اللجنة برنامج التدريب بشأن نوع الجنس والصراع وبناء السلام في منطقتي الأنديز وأمريكا الوسطى. وتوصيات ذلك المشروع ذات صلة خاصة بمناقشتنا اليوم، حيث أنها تبين إلى أي حد يمكن وضع جدول أعمال من المنظور الإقليمي يسهم في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

لقد ورد في تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن، أن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ هذا القرار. وبهذا الفهم، فإن كولومبيا تقدر دور مجلس الأمن في التوجيه والتنشيط من خلال القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وخطة عمله، وعملية التشاور مع الكيانات المعنية

في منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني للتعاون مع الحكومات في الوفاء بالتزاماتها في إطار ذلك القرار.

ومن جهة أخرى، نفهم أنه من خلال مؤازرة تلك القضايا، يسهم مجلس الأمن بصورة كبيرة في صون السلام والأمن، مما يعزز ولايته المركزية كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة. وكولومبيا ترحب بالتوصية الواردة في تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن بضرورة أن تسرِّع منظومة الأمم المتحدة عملية إعداد نظام شامل لإدارة المعلومات والمعارف، يمكن للدول الأعضاء الوصول إليه، من أجل تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بتنفيذ القرار. ومبادرة من هذا القبيل يجب أن تضاف بطريقة إيجابية إلى المبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز بناء القدرات الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

كما أننا نعتقد أن إجراء مشاورات حكومية دولية شاملة وواسعة النطاق بشأن تحليل الهيكل الجنساني والنهوض بالمرأة، والتوافق بين الدول، شرطان أساسيان لضمان مشروعية النماذج والممارسات المعتمدة وفعاليتها.

وفي هذا الصدد، ولا سيما بخصوص إمكانية إنشاء آلية للمساءلة في إطار تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نؤكد على ضرورة إسهام الجمعية العامة في تعزيز التعاون مع الدول في تلك المساعي المعقدة.

وفي نفس الوقت، نلاحظ مع التحفظ الاقتراحات التي قدمت بشأن توصية الأمين العام بأن تعزز الدول الأعضاء الرصد والمساءلة فيما يتعلق بالتنفيذ الوطني للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ولا سيما من خلال إنشاء آلية تابعة لمجلس الأمن لرصد التنفيذ الوطني. وبلدي يرى أن هذه التوصية غير مناسبة، لأنها ستؤدي في نهاية المطاف إلى إنشاء آلية يوجه بها مجلس الأمن اللوم إلى بلدان بعينها بخصوص قضايا مواضيعية ينبغي مناقشتها والتعامل معها في إطار الجمعية العامة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ونوافق على ضرورة القيام بعمل إضافي من أجل حماية حقوق المرأة، ما دام ذلك يقع ضمن اختصاصات المحافل القائمة للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

إن النهج والنتائج التي قد تنبثق عن هذه الآلية على النحو المقترح لن تكون أكثر الآليات ملائمة للتوصل إلى حلول مستدامة. وسنحتاج بالأحرى إلى التعاون والحوار البناء والدعم الفعلي للبلدان في تعاملها مع مسائل تتصل بحقوق الإنسان.

وبعد سبع سنوات من اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أحرزت كولومبيا تقدماً كبيراً في تعزيز دور المرأة وقدرتها على نيل حقوقها. وبالنسبة لبلدي، هذا أمر يكتسي أهمية كبيرة كيما يستمر دعم منظومة الأمم المتحدة بشأن هذه المسائل، في سياق وضع جدول أعمال بناء. وبهذه الروح، سيواصل وفدي المشاركة النشطة في النظر في هذا الموضوع الهام.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

**السيد فانزلتر** (النمسا) (تكلم بالانكليزية): تود النمسا أن تشيد بكم، سيدي الرئيس، وبالرئاسة الغانية، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، لأننا نتفق جميعاً على أن النساء يتضررن بشدة من جراء الصراع. ولكن، غالباً ما لا يسمع صوتهن في مفاوضات السلام وبناء السلام وإعادة الإعمار. واتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل سبع سنوات كان خطوة مهمة للاعتراف بالدور الكبير الذي ينبغي أن تقوم به المرأة في كل الجهود الرامية إلى تعزيز السلام. وبالرغم من تطورات معينة، لم تستغل قدرات المرأة بالكامل بعد في حل الصراعات وبناء السلام. ولا شك أننا نحتاج إلى معالجة تلك الثغرة على سبيل الاستعجال.

والنساء في شتى أنحاء العالم على استعداد للاضطلاع بمسؤولية رئيسية في منع نشوب الصراعات، وحل الصراع وبناء السلام. وسأضرب مثلاً على ذلك: فقد أصبحت النساء في العالم العربي وفي جميع أنحاء الشرق الأوسط قوة دافعة من أجل التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. والمؤتمر الدولي لـ ''القيادات النسائية - إقامة شبكات للسلام والأمن في الشرق الأوسط'' الذي عقد في فيينا في أيار/مايو ٢٠٠٧ برهن على استعداد النساء للسعي إلى الحوار بغية إقامة شبكات لتخطي الحواجز وإيجاد حلول مستدامة. وعليه، فقد أشارت وزيرة الخارجية النمساوية، السيدة أُرسولا بلاسنيك، إلى الحاجة إلى إشراك المرأة بشكل مستمر في إطار عمل المبعوث الجديد للمجموعة الرباعية في الشرق الأوسط.

وقد دعت النمسا كذلك القيادات النسائية من صربيا وكوسوفو إلى الاجتماع في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر في ندوة بعنوان ''تكوين مستقبلنا الأوروبي'' بغية الإسهام في التعايش السلمي والتعاون في المنطقة نحو مستقبل أوروبي مشترك مع صربيا وكوسوفو.

ويلزم المضي في تحسين دور المرأة داخل نطاق منظومة الأمم المتحدة. فحتى وقت قريب جدا لم تكن توجد امرأة واحدة بين ما يزيد على ٥٠ ممثلا خاصا ومبعوثا للأمم المتحدة لحالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع.

واعتمدت شبكة القيادات النسائية، التي تشترك في رئاستها وزيرة الخارجية النمساوية أورسولا بلاسنيك ووزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليسا رايس، في اجتماعها الأخير بفيينا مجموعة من التوصيات بشأن تمكين المرأة في مجال حل الصراعات وبناء السلام. ومن بين مطالبها الرئيسية أن يخصص للنساء نصيب عادل من الوظائف المتعلقة بالوساطة الدولية وبناء السلام. وجرى إبلاغ الأمين العام بالتوصيات (A/61/1036). وقد شجعنا كثيرا دعمه القوي وتعيين السيدة إلين ماغريتي لوي مؤخرا ممثلة خاصة للأمين العام لليبريا وثلاث نساء كنائبات لممثلين خاصين. ونرجو أن نرى مزيدا من التعيينات النسائية في هذه المناصب القيادية في المستقبل القريب. ويتعين علينا بطبيعة الحال، نحن الدول الأعضاء، أن نتأكد من ترشيح مزيد من الإناث لهذه الوظائف.

وقد أصبنا بصدمة عميقة لما جاءت به التقارير مؤخرا من حدوث موجة غير مسبوقة من الاغتصاب الجماعي للنساء في شرق الكونغو. والعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس مستمر على نطاق واسع في حالات الصراع وما بعد الصراع الأخرى كذلك. وهذه الأعمال تشكل جرائم بشعة، ويجب تقديم المسؤولين عنها للعدالة. كما أنها تنطوي على آثار بعيدة المدى بالنسبة لتنمية المجتمعات المتأثرة بوجه عام. ولهذا السبب، تزيد النمسا دعمها المقدم لحملات مكافحة العنف الجنسي ولبرامج تقديم المساعدة لضحايا العنف الجنسي في شرق الكونغو.

وتؤيد النمسا بقوة سياسة عدم التسامح مطلقا بشأن ارتكاب أفراد الأمم المتحدة لأعمال العنف والاستغلال الجنسي. فمن غير المقبول مطلقا أن يستمر تورط أفراد حفظ السلام والموظفون الميدانيون في حالات للاستغلال الجنسي والإيذاء الجنسي. ونحن لذلك نعرب عن دعمنا الكامل للعمل الجاري في إعداد مشروع بيان للسياسات واستراتيجية شاملة بشأن تقديم المساعدة والدعم لضحايا الاستغلال الجنسي والإيذاء الجنسي على أيدي موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بهم.

والفعالية في تعميم منظور جنساني في جميع المسائل المتعلقة بالسلام والأمن شرط مسبق للتعامل مع واقع المرأة في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع. وهي تقتضي فهما

معقدا للبعد الجنساني ومعلومات وبيانات شاملة عن حالة النساء المعنيات بالذات. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي أن ينظر مجلس الأمن، كما أشار المتكلمون السابقون بالفعل، في إنشاء آلية دائمة للرصد المتعلق بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وفي آب/أغسطس من هذا العام، اعتمدت حكومة النمسا خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأعدت الخطة بالتشاور الوثيق مع جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية. وهي تستبق الأعمال التي يتعين القيام بها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، بما فيها الإجراءات التالية: رفع النسبة المئوية للنساء بين صفوف العاملين النمساويين في بعثات السلام، وذلك بطرق من بينها تقديم حوافز محددة للنساء، واستعراض برامج التدريب المقدمة للأفراد النمساويين في بعثات السلام تمهيدا للتصدي بطريقة منهجية للجوانب الجنسانية وحقوق المرأة، بما في ذلك التزام الحزم في سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الإساءة الجنسية والاستغلال الجنسي.

وستواصل النمسا الضغط من أجل التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في الاتحاد الأوروبي وغيره من المنظمات الإقليمية والدولية. وسوف يستمر تركيز التعاون الإنمائي النمساوي في حالات ما بعد انتهاء الصراع على البرامج المراعية لنوع الجنس على وجه التحديد.

وخطة العمل النمساوية مصممة كوثيقة حية وسيجري استعراضها سنويا. ويهمنا كثيرا لذلك أن نتبادل التجارب والممارسات الجيدة مع جميع البلدان. وأثق بأن خطة العمل الوطنية ستكون أداة فعالة لتعزيز جهودنا المبذولة من أجل دمج الجوانب الجنسانية في أنشطتنا في مجال السلام والأمن.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

**السيد ماتوسيك** (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): تثني ألمانيا على رئاسة المجلس الغانية لعقدها مناقشة مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن لهذا العام، في الذكرى السنوية السابعة لصدور القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتعرب ألمانيا عن تأييدها للبيان الذي أدلت به رئاسة الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف الملاحظات التالية. العنف ضد المرأة من أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارا. وترى ألمانيا أنه يتحتم القضاء على العنف المرتكب ضد المرأة والفتاة بجميع أشكاله. ويساورنا قلق عميق إزاء تفشي استخدام العنف الجنسي، والمنهجي أحيانا، ضد المرأة، ولا سيما الاغتصاب وغيره من أشكال الإيذاء الجنسي، خاصة في حالات الصراع. ويجب أن نزيد بذل الجهود على الصعيدين الوطني والدولي لإيجاد استجابات ملائمة لهذه المشكلة، بالنسبة للضحايا وللجناة. فنحن نريد الأخذ بسياسة عدم التسامح مطلقا في هذا الصدد.

وفي هذا السياق، ترحب ألمانيا بالمبادرة المعنونة: لا للاغتصاب بعد الآن: مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع، التي انطلقت في أوائل عام ٢٠٠٧. ومنذ شهر، قدمت الحكومة الاتحادية الألمانية خطة عملها الثانية لمكافحة العنف المرتكب ضد المرأة. ولا تحدد خطة العمل أهدافا بعيدة وقريبة لمكافحة العنف ضد المرأة على أساس وطني فحسب، بل تتناول هذه المسألة أيضا في سياق التعاون الدولي داخل الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا والأمم المتحدة. وتتضمن خطة العمل إشارات مختلفة إلى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وتعرب ألمانيا عن ترحيبها بالمبادرات التي تتخذها عدة بلدان، منها بعض أعضاء مجلس الأمن، لإعداد آلية تكفل الإدماج المنهجي للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتنفيذه في أعمال المجلس، بما فيها القرارات وطلبات الإبلاغ والبعثات الميدانية. وفي هذا السياق، نرحب بقيام لجنة بناء السلام

ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام بإدماج منظور جنساني في أعمالها. ووصفت المساواة بين الجنسين بأنها مسألة حاسمة وشاملة لجميع النواحي المتعلقة بتوطيد السلام في كلا البلدين المدرجين في جدول أعمال لجنة بناء السلام: بوروندي سيراليون. والآن يلزم بذل جهد مخلص لتنفيذ ذلك، سواء في الميدان أو في نيويورك.

وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، سواء في سياق تسوية الصراع أو في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، جزء لا يتجزأ من ولاية الأمم المتحدة. ويحتاج التنفيذ المتسق والفعال لتلك الولاية، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، إلى هيكل جنساني متماسك وفعال. وتؤيد ألمانيا الورقة المفاهيمية في هذا الموضوع التي أعدتها نائبة الأمين العام، السيدة أشا - روز ميغيرو.

وأود أن أؤكد ثانية أن ألمانيا، بوصفها صديقة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ملتزمة التزاما عميقا بالرؤية الواردة في هذا القرار التاريخي ومستمرة في الاضطلاع بمختلف الجهود اللازمة لتحقيق تلك الرؤية. وسوف تقدم الحكومة الألمانية كشف حساب بجهودها، كما ستقدم في مناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر تقريرا مفصلا إلى برلماننا عن المساهمات الألمانية في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وسيسرد التقرير مجموعة متنوعة من التدابير التي تساهم في تنفيذ هذا القرار على الصعيدين الوطني والعالمي - والتي تتراوح بين الجهود الرامية إلى زيادة تمثيل المرأة في جميع آليات صنع القرار من أجل منع وإدارة وحل الصراعات والمشاريع الملموسة التي تهدف إلى وضع حد للعنف ضد المرأة في جميع أنحاء العالم.

لقد أقيم الكثير من هذه المشاريع بالتعاون مع منظمات غير حكومية. ويقوم المجتمع المدني بدور حاسم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وأود أن أؤكد على ترحيبنا الكبير بمشاركة ومساهمات المنظمات غير الحكومية في جهودنا المشتركة للعمل من أجل المشاركة المتساوية للمرأة وانخراطها الكامل في صون وتعزيز السلم والأمن.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

**السيد ماكني** (كندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقدير كندا لكم، سيدي الرئيس، ولغانا على إجراء هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، وهي تقليد سنوي يحيي ذكرى اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وبوصف كندا رئيسة فريق أصدقاء القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فإنها تود أن تقترح أن يبدأ مجلس الأمن هذا العام تقليدا جديدا يتمثل في تقييم تنفيذ هذا القرار الهام بشكل دقيق ومنسق على مدار السنة.

إن خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة، إلى جانب استراتيجيات التنفيذ الوطني، تمثل خطوة أولى هامة نحو تلبية الحاجة إلى الرصد الفعال لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والمساءلة عليه. ومع ذلك، فإن العقبات المستمرة التي تعترض تنفيذه، بالنسبة للأمم المتحدة وعلى الصعيد الوطني على السواء، هي الآن معروفة لنا جميعا. التحدي الرئيسي هو أنه لم يتم إضفاء الطابع المؤسسي على تعاليم هذا القرار بشكل منهجي وأنه لا توجد آليات للمساءلة.

ما نحتاج إليه هو مجرد إلقاء نظرة على حالة العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى نفهم الحاجة الماسة إلى التنفيذ المنهجي للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ورصد تنفيذه. ويدرك المجتمع الدولي جيدا صعوبات تحديد عدد حالات هذا النوع من العنف بشكل يعول عليه، وجمهورية

الكونغو الديمقراطية ليست استثناء في ذلك. فمساحات واسعة من الأراضي في المناطق المضطربة من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية هي بعيدة عن متناول السلطات المدنية أو الوكالات الإنسانية أو خدمات الإغاثة. وهذا يؤدي إلى وقوع الكثير من الضحايا دون معرفة مصيرهم. ورغم اغتصاب آلاف النساء، تسمح ثقافة الإفلات من العقاب السائدة باستمرار استشراء هذه المشكلة وبدون محاكمات للمسؤولين عنها. إن حجم المشكلة، بما في ذلك الافتقار إلى المنع والحماية والعقاب، هو حجم هائل إلى حد أن النسيج الاجتماعي لمجتمعات بأكملها يتمزق.

ويستطيع مجلس الأمن أن يحدث تأثيرا حقيقيا هنا. فهو يضطلع بدور حاسم في التنفيذ الفعال والمنهجي وفي الوقت المناسب للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، أكدت دول أعضاء عديدة على الحاجة إلى آلية رصد فعالة. وتم طرح هذه النقطة مرارا وبشكل مقنع في مناقشة اليوم. و لم نكن بحاجة إلى آلية للرصد أكثر من حاجتنا إليها اليوم.

لقد سبق لكندا أن دعت المجلس إلى إنشاء آلية لرصد إجراءاته من أجل دمج القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات الأخرى ذات الصلة في عمله اليومي. وتدعو كندا المجلس إلى إنشاء آلية الرصد هذه في شكل لجنة أو فريق عامل وإعطائه ولاية للرصد النشط والمنتظم للتقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في جميع أعمال المجلس.

خلص الأمين العام في تقريره لعام ٢٠٠٧ (S/2007/567) إلى أنه دون تضافر جهود الحكومات والمجتمع المدني على المستوى القطري، سيظل تنفيذ القرار متعثرا. ولضمان التركيز على حقوق المرأة وقضايا المساواة في أعمال المجلس المتعلقة ببلدان ومناطق معينة، تطالب كندا المجلس بالالتزام بإجراء مشاورات منتظمة مع ممثلي المنظمات النسائية في البلدان المدرجة في جدول أعماله. ونحن نوصي أيضا بأن يستفيد المجلس استفادة كاملة من دعم وتوجيه التحليلات المتاحة من هيئات الأمم المتحدة المتخصصة التي تعمل في القضايا التي يشملها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والتي تتراوح بين المشاركة السياسية للمرأة والقضاء على العنف ضد الفتيات والنساء.

(تكلم بالفرنسية)

تضم كندا صوتها إلى الدول الأخرى في التشديد على أهمية آلية الرصد هذه والطابع الأساسي للجمع المنتظم للبيانات المصنفة حسب نوع الجنس، وتقديم المعلومات بصورة منفصلة عن النساء والرجال، والفتيات والفتيان، من أجل تسهيل حسن سير عمل آلية الرصد هذه. ويجب على مجلس الأمن أن يضمن جمع المعلومات عن الانتهاكات الجسيمة للحقوق الإنسانية للنساء والفتيات ومشاركتهن في عمليات السلام وإعادة الإعمار واستخدامها في أعمال المجلس. وينبغي لمجلس الأمن أن يضمن إدراج المعلومات عن العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي، في جميع تقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس. بالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة واضحة إلى تقارير محددة عن العنف الجنسي في الصراعات، فضلا عن جوانب أخرى من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وذلك لإفادة مداولات المجلس.

إن إنشاء آلية للرصد والتقديم المنتظم لبيانات مفصلة وتقارير عن الحالات سيزيدان قدرة المجلس على وضع وتنفيذ ولايات لدعم السلام من أجل التصدي بشكل أفضل لهذا النوع من العنف وضمان تكامل استراتيجيات منع العنف الجنساني في أعمال الأفرقة القطرية للأمم المتحدة.

في الختام، ستواصل كندا دعم تنفيذ المجلس لالتزاماته، بما في ذلك التزاماته القائمة في أطر بلدان محددة،

ودعم الجهود الرامية إلى تعزيز أعمال المجلس والمجتمع الدولي عامة في هذا المجال.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

**السيد محمد** (السودان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية، سيدي، أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم على رئاسة نشطة جدا لمجلس الأمن تحت الإدارة القديرة لوفدكم، بما في ذلك إجراء مناقشة اليوم بشأن المرأة والسلام والأمن، والتي تتزامن مع الذكرى السنوية السابعة لاتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

لقد أرسى القرار المذكور أعلاه الأساس لتأملات شاملة ومتعمقة حول القضايا الجنسانية في حالات الصراع وما بعد الصراع وبناء السلام. ويضع القرار خطة عمل شاملة بشأن وضع المرأة في سياق مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ووفقا للالتزامات المنصوص عليها في إعلان ومنهاج عمل بيجين وأحكام القرارات المتخذة في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المتعلقة بالمرأة والتنمية والسلام، من أجل

> ”كفالة ودعم مشاركة المرأة مشاركة كاملة في جميع مستويات صنع القرار وتنفيذه فيما يخص الأنشطة الإنمائية وعمليات السلام، بما في ذلك منع نشوب التراعات وتسويتها“. (قرار الجمعية العامة د إ - ٣/٢٣، الفقرة ٨٦ (ب))

وفي هذا الصدد، ينبغي لقضية المرأة والصراعات المسلحة أن لا تطغى على القضية الأوسع للمرأة والسلام والتنمية الاجتماعية، بما في ذلك الحق في التنمية عن طريق معالجة الأسباب الجذرية.

ونلاحظ طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم خطة عمل على نطاق المنظومة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) (انظر S/PRST/2004/40).

وتشمل الخطة مجالات رئيسية للعمل في مجال النساء والسلام والأمن. وهي توفر إطارا للأنشطة المشتركة بين الوكالات ذات الصلة والرامية إلى معالجة هذه المسألة من خلال وضع استراتيجيات لتعزيز المنظور المتعلق بنوع الجنس، وبناء الثقة وتطوير المنظمات المحلية والإقليمية للنساء بغية استكمال الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي والمحلي.

ويتطلب تعزيز المنظور المتعلق بنوع الجنس في مناطق الصراع أن تدمج برامج التعمير وإعادة التأهيل النهوض بالمشاركة العملية للنساء في تلك المناطق بتقديم المساعدة التقنية، وخاصة البرامج التدريبية للنساء في مجالي الصحة والتعليم. وفي ذلك الصدد، نعوِّل على الوكالات والهيئات ذات الصلة للأمم المتحدة - بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإدارة شؤون عمليات حفظ السلام، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة من أجل تنسيق برامجها المشتركة بين الوكالات للنساء والفتيات. ونود أن نؤكد على ضرورة التقيد بمبدأ الملكية الوطنية لتلك البرامج والأنشطة، التي لا بد أن تستجيب للأولويات الوطنية ولا بد أن تركز على بناء قدرات المؤسسات المحلية المكلفة بتنفيذ تلك البرامج.

وعلى الصعيد الوطني، ظل تمكين المرأة إحدى الأولويات العليا للسودان. وشمل كلا اتفاق السلام الشامل واتفاق دار فور للسلام أحكاما لضمان دور النساء ومشاركتهن الفعالة في بناء السلام وفي تنفيذ الأحكام ذات

الصلة للاتفاقين. وتقوم تلك الأحكام على أساس تقاليدنا وقيمنا، التي تمنح موقعا بارزا بشكل خاص للنساء.

وعلاوة على ذلك، ومنذ استقلالنا الوطني قبل أكثر من خمسة عقود، دأبت النساء السودانيات على الاضطلاع بأدوار رائدة وتقديم إسهامات في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية السودانية. وهذا العام، بلغت تلك الانجازات ذروتها في اعتماد استراتيجيتنا الوطنية الأولى لتمكين المرأة، التي تتسق اتساقا كاملا مع الركائز الرئيسية لمنهاج عمل بيجين. كما أود أن أؤكد للمجلس على أن بلدنا يقوم حاليا بالتحضير للمحادثات الحاسمة للسلام في دار فور المقرر أن تجرى في ليبيا بعد أقل من أسبوع من الآن، ولا شك أن مشاركة النساء في عملية السلام ستوفر الديناميكية والتوجيه اللازمين لنجاح المحادثات.

ويحدونا الأمل في أن تحدث مناقشة المجلس اليوم تأثيرا ايجابيا على مركز النساء ودورهن في العالم اليوم. ومع ذلك، نود أن نقترح أن تستخدم جميع الاقتراحات والمقترحات ذات الصلة التي تقدم خلال مناقشة اليوم لإثراء الاستراتيجيات التي يستخدمها حاليا مختلف الأطراف المؤثرة في الأمم المتحدة وهيئاتها. كما نود أن نحذر من الاتجاهات البغيضة في المنظمة والرامية إلى تسييس قضايا المرأة من أجل تصفية حسابات سياسية. وفي هذه الحالة، لن تكون الضحايا سوى النساء، اللائي نحاول أن نساعدهن.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

**السيد أرغويلو** (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بياني بتقديم الشكر للرئاسة الغانية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، التي تعكس التزام مجلس الأمن بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما نرحب بالاستعراض العام الذي قدم لنا في ما يتعلق بالتقدم المحرز والفجوات القائمة في عملية التنفيذ، فضلا عن تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2007/567).

إن الأرجنتين تولي، في إطار منظور يركز على حقوق الإنسان، أولوية عالية لحالة النساء في حالات الصراع ولمشاركة النساء في عمليات السلام وفي مرحلة بناء السلام. ويشكل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الإطار القانوني الذي يُمكِّن من تلك المشاركة على الصعيدين الوطني والدولي.

ومن منظور منظومة الأمم المتحدة، فإننا نرى أن علينا أن نعزز الجهود الرامية إلى التنفيذ المنتظم للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في جميع مجالات العمل، ومواصلة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع قرارات المجلس وفي أعمال لجنة بناء السلام. ونشيد بالجهود التي تبذل في ذلك الصدد، وخاصة وضع واستكمال خطة العمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ونرى أن من الضروري البناء على تلك الأسس وتكثيف الجهود لإحداث تأثير أكبر في منظومة الأمم المتحدة وإحراز تقدم ملموس في الحالة المتعلقة بالنساء والحالة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

وبناء على تجربتنا بالذات، فإننا نعترف بأهمية إطلاق خطط عمل وطنية من أجل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولا بد أن توضع تلك الخطط من خلال عملية للمشاركة ولا بد أن تشمل آليات للرصد والمحاسبة من جانب الحكومات ليس بغية ضمان مشاركة عدد أكبر من النساء في عمليات اتخاذ القرار في بلدالهن فحسب، بل أيضا لضمان أن تؤخذ شكاواهن واحتياجاتهن بعين الاعتبار في جميع مستويات الدولة، وخاصة في عمليات إصلاح المؤسسات، بما في ذلك إصلاح الأجهزة التشريعية والقضائية والأمنية.

وفي ذلك الصدد، نود أن نبرز حقيقة أن الأرجنتين أدمجت بشكل كامل توصيات الأمم المتحدة بشأن القضايا

الجنسانية في جميع جوانب مشاركتها في عمليات حفظ السلام. وفي العام الماضي، استكملنا تنقيحنا للمؤسسات، التي تزود النساء بإمكانية الوصول إلى جميع الرتب في قوات الأمن في الأرجنتين، على مستويي ضباط الصف والضباط. وبالمثل، ما زالت النساء في الأرجنتين يتمتعن بمكانة هامة في وحدات القوات التي تشارك في عمليات لحفظ السلام. فعلى سبيل المثال، يمكننا أن نقول إن أكثر من ١١٠ نساء شاركن في الوحدات الأرجنتينية المنتشرة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وإن أول مراقبة عسكرية أنثى من الأرجنتين تعمل حاليا في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وفضلا عن ذلك، فإن المركز الأرجنتيني للتدريب المشترك لعمليات لحفظ السلام يشمل في تدريسه منظورا جنسانيا في الإدارة وفي التدريب الذي يقدمه المركز.

ولا يسعنا سوى أن نبرز التزام الأرجنتين بمكافحة العنف والتمييز ضد النساء والفتيات. وفي بلدنا، فإن ذلك الالتزام آخذ في أن يصبح سياسة للدولة حيث تشمل الهيئات ذات الاختصاص في الدولة في هذا المجال منظمات المجتمع المدني. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا على تأييدنا لقرار الأمين العام بأن تضطلع الأمم المتحدة بدور أقوى وأبرز في الجهود الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، فضلا عن إطلاق الأمين العام حملة عالمية بشأن العنف ضد المرأة في نهاية عام ٢٠٠٧.

وفي الختام، فإننا نرى أن من الحتمي تحديد التدابير الملموسة لتعزيز فعالية التزامنا نحو حالة النساء والحالة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بضمان مشاركة النساء في عمليات بناء السلام وبإنشاء آليات للمحاسبة على الصعيدين الوطني والدولي على السواء في ما يتعلق بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونؤمن بأن إنشاء آلية للتنفيذ في إطار المجلس، يمكن أن تقوم على أساس النموذج الذي تم اعتماده في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، بشأن الأطفال في الصراع المسلح، سيكون أمرا أساسيا وأداة فعالة لتحقيق تلك الغاية.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

**السيد كيم هيون تشونغ** (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشارك المتكلمين السابقين الإعراب عن امتناني الصادق لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن النساء والسلام والأمن.

وخلال الأعوام السبعة الماضية منذ اتخاذ قرار مجلس الآن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن النساء والسلام والأمن، تم إنجاز الكثير من العمل في ما يتعلق بتنفيذ القرار من جانب الدول الأعضاء والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة. وتقرير الأمين العام (S/2007/567) يمثل تجميعا للتقارير عن التقدم الذي أحرزه كل كيان. ويلاحظ على سبيل المثال اعتماد خمسة كيانات لخطط عمل بشأن تعميم المنظور الجنساني في عملها المكرس لمنع الصراع، وتنفيذ سبعة كيانات لآليات الإنذار المبكر، وتعيين مستشارين للشؤون الجنسانية في إحدى عشرة بعثة حفظ سلام.

لكن هذه الجهود، لسوء الحظ، كانت مجزأة ومبعثرة. وإن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ما زال حتى الآن قاصرا. فالمرأة ما زالت مستبعدة أو مهمشة في عمليات صنع السلام وبناء السلام. وقد حدث بعض الاندماج من حيث المنظورات الجنسانية، لكنه لم يكن منهجيا، ولم يشمل بقدر كاف كل جوانب العملية، بما في ذلك منع الصراع، والإنذار المبكر، وعمليات حفظ السلام، والاستجابات الإنسانية، والتعمير والتأهيل.

ومما يبعث على أشد الجزع لدى جمهورية كوريا حقيقة أن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في الصراعات المسلحة يتعاظم في أماكن كثيرة. ووفدي

يستهجن بصفة خاصة تواتر الاغتصاب والعنف الجنسي بصورة منهجية.

والفقرة ١٠ من منطوق القرار تدعو

”جميع الأطراف في الصراعات المسلحة إلى أن تتخذ تدابير خاصة تحمي الفتيات والنساء من العنف القائم على أساس الجنس في حالات الصراع المسلح، لا سيما الاغتصاب والأشكال الأخرى للإيذاء الجنسي“.

والفقرة ١١ تشدد على مسؤولية كل الدول عن وضع حد للإفلات من العقاب وعن مقاضاة المسؤولين عن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، بما فيها الجرائم المتعلقة بالعنف الجنسي وغيره ضد النساء والفتيات.

الحقائق المرة للعنف الجنسي ضد النساء والفتيات في صراعات مسلحة كثيرة توضح بصورة مؤلمة أن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كان دون مستوى الأهداف المنشودة بكثير.

ووفدي يؤمن بأن القصور في التنفيذ لا يعود إلى الأمين العام ولا إلى كيانات الأمم المتحدة؛ إنه يعود، بدلا من ذلك، إلى عدم خضوع مجلس الأمن للمساءلة وفشله في تنفيذ القرار.

يعرّف تقرير الأمين العام أيضا التشرذم والعجز في القدرة المؤسسية عن الإشراف والمساءلة عن أداء النظام بأنهما التحديين الرئيسيين. ويشرح التقرير أن خطة العمل الحالية لم توضع كأداة للرصد والتقييم والمحاسبة، وإن خطة العمل المنقحة تحاول سد الفجوة. ولئن كنا نقدر هذا الجهد لتحسين التقرير، فإننا لا نعتقد بأنه الحل الناجع للمشكلة الأكبر.

ما نحتاج إليه على وجه الإلحاحية هو آلية فعالة تابعة لمجلس الأمن مكرسة لإدماج القرار في عمل المجلس وتنفيذه الإجمالي. وهذه الآلية تتحمل المسؤولية عن إصدار التوجيهات وعن المراقبة والرصد والتقييم فيما يتعلق بالتنفيذ. ثانيا، ينبغي لمجلس الأمن على وجه السرعة أن يتناول الحالة الخطيرة للانتهاك الجنسي للنساء والفتيات.

ومن رأي جمهورية كوريا أننا، في تنفيذ القرار، ينبغي أن نراعي النهوج الإقليمية، بما فيها استخدام الترتيبات الإقليمية القائمة. وإن الكيانات الإقليمية الفعالة يمكن أن تعطي قيمة مضافة من خلال شبكاتها القائمة وتضامنها ووسائل اتصالها وتيسيرها إمكانية الوصول. غير أننا يجب أن نبقي في الأذهان أن المسؤولية الأخيرة تقع على عاتق مجلس الأمن وليس على الكيانات الإقليمية. لذلك فإن الكيانات الإقليمية ينبغي أن تؤدي دورا تكميليا وليس دورا بديلا. مع ذلك، وما دامت مشاركة الكيانات الإقليمية تقدم مساهمة كبيرة في التنفيذ، فإن النهج الإقليمي سيظل النهج الوجيه.

وبالإضافة إلى ذلك، يرجو وفدي أن يتسنى الانتهاء من الحوار المعني بالتماسك على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالبنيان الجنساني في أسرع وقت ممكن، بغية التسريع في وضع استجابة متماسكة من منظومة الأمم المتحدة بكل أجزائها لتمكين المرأة.

ويتطلع وفدي قدما إلى خروج مناقشة اليوم بنتيجة ملموسة. وبإدخال تحسينات كبيرة على آليات التنفيذ، وبالإرادة القوية من مجلس الأمن لإنهاء العنف الجنسي الجسيم في الصراعات المسلحة، يمكننا أن نحرز تقدما حقيقيا في التنفيذ وأن نؤكد على خضوع مجلس الأمن للمساءلة. وإن جمهورية كوريا ملتزمة التزاما تاما بكفالة الوفاء بوعد الأمم المتحدة للنساء في الصراعات المسلحة.

**الـرئيس** (تكلـم بالانكليزيـة): أعطـي الكلمـة الآن لممثلة أستراليا.

**السيدة ليسون** (أستراليا) (تكلمت بالانكليزية): أود بداية أن أوضح أن البرلمان طلب إجراء انتخابات في أستراليا، وأن الحكومة تؤدي وظائفها حاليا وفق أحكام عمل الحكومة المؤقتة.

قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تأكيد على أهمية دور المرأة في منع الصراع وبناء السلام. وإن مشاركة المرأة حاسمة في ضمان حيوية ونجاح محادثات السلام واتفاقات السلام والانتعاش من الصراع وبناء السلام الطويل الأمد. ومشاركة المرأة لا تعني تناول المسائل الجادة مثل نزع السلاح والتسريح فحسب، وإنما أيضا تناول المسائل الاجتماعية والاقتصادية، الجادة بنفس القدر، التي تتسم بأهمية جوهرية للسلام المستدام الطويل الأمد.

وأستراليا تدرك ذلك. وفي آذار/مارس من هذا العام أعلنت الحكومة الاسترالية سياسة جديدة للمساواة الجنسانية في برامج المعونة الأسترالية. والهدف الأعم لهذه السياسة هو تخفيض الفقر بتحقيق التقدم في المساواة الجنسانية وتمكين المرأة. وهذه السياسة تنص على ما يجب أن تفعله أستراليا وتطرح نتائج نموذجية للمساواة الجنسانية يمكن تعميمها في البرامج والمبادرات الحكومية. ومن بين النتائج الأساسية التي تهدف السياسة إلى تحقيقها مشاركة المرأة المتساوية في صنع القرار والقيادة، بما في ذلك في الدول الضعيفة وحالات الصراع، وتحقيق التقدم في المساواة الجنسانية في الجهود الإقليمية التعاونية. وإن العمل صوب تحقيق تلك النتائج سيساعد على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

أثناء السنوات الخمس الماضية واصلت أستراليا تمويل عدد من الأنشطة في منطقة آسيا – المحيط الهادئ الرامية إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد وفرت الصلات التي تربط الناس بالناس، التي أقيمت نتيجة هذه المبادرات، منبرا لمشاركة المرأة في صنع القرار من أجل السلام والأمن على كل المستويات – المجتمع المحلي والوطني والإقليمي.

وعلى سبيل المثال، دعمت أستراليا حلقة العمل الإقليمية المعنية بالأمور الجنسانية والصراع والسلام والأمن التي نظمتها أمانة محفل جزر المحيط الهادئ في العام الماضي. وهذه الحلقة، الأولى من نوعها في المحيط الهادئ، حضرها صانعو السياسة وممثلون عن الجيش ووكالات إنفاذ القانون والمنظمات النسائية غير الحكومية من جميع البلدان الستة عشر الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ. وقد نجحت الحلقة في وضع مسألة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على جدول الأعمال الإقليمي، وإن نتائجها أصبحت الآن مرشدا لأعمال المتابعة بشأن الأمور الجنسانية والسلام والأمن في المنطقة.

وكمثال آخر على ذلك أصبحت ”الرابطة النسائية للمحيط الهادئ“ (femLINKpacific)، إلى جانب نظيراتها في عدد من بلدان المحيط الهادئ الجزرية، جزءا من شبكة المرأة الإقليمية المعنية بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وعن طريق المساعدة التي قدمتها أستراليا تمكنت شبكة الإعلام الإقليمية التابعة للرابطة النسائية من افتتاح موقع على الإنترنت مكرس للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) للمساعدة في نشر المعلومات عن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بأكبر قدر ممكن. كما بدأت الرابطة النسائية إصدار نشرة إخبارية دورية على الإنترنت عن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبالإضافة إلى ذلك بدأ العمل في ترجمة القرار إلى اللغات المحلية، وبدأ أيضا، لأول مرة، نشر قصص عن القرار بلغتي فيجي وتونغا.

كما تمول أستراليا مشروعا تدريبيا إقليميا بشأن محادثات السلام، من خلال الوكالة الدولية لإنماء المرأة. ويستهدف المشروع وضع إطار وطني في ثلاثة بلدان من

منطقة المحيط الهادئ لتنفيذ النتائج والتوصيات والالتزامات الرامية إلى كفالة المساواة بين الجنسين في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن في تلك البلدان.

وعلاوة على ذلك، تسهم أستراليا في مشروع يروم تعميم العامل الجنساني في السياسات العامة والبرامج المعنية بمنع اندلاع أعمال العنف ونشوب الصراعات وتعزيز الانتعاش بعد انتهاء الصراع في منطقة المحيط الهادئ. وسيقوم المشروع، الذي يشترك في تمويله مركز المحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، باستعراض الأبحاث القائمة بشأن الحد من العنف ومنع نشوب الصراعات من منظور جنساني، وإنجاز أبحاث في العديد من بلدان منطقة المحيط الهادئ لسد الفجوات الحالية في الدراية بالعنف والخصائص الذكورية، ونشر الاستنتاجات وتعميمها والدفاع عن إدماجها في خطط العمل والسياسات العامة للوكالات والمنظمات المعنية في جميع أنحاء منطقة المحيط الهادئ.

المشاريع والحوار الإقليمي الجاري، من قبيل ما أوجزتُه للتو، تزيد من المعلومات التي توفرها النساء عن إسهاماتهن لتعزيز بيئة السلام والأمن، سواء على الصعيد المحلي أو الوطني أو الإقليمي. وهي أمثلة لسبل تحقيق التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وكفالة اشتمال أي عمليات لدعم السلام وإصلاحات القطاع الأمني على العامل الجنساني.

كما تواصل أستراليا الإشراك النشط للنساء في جهودنا لبناء السلام، فالنساء من أفراد الجيش والشرطة والموظفات المدنيات يضطلعن بدور أساسي في ما نقدمه من مساعدة إلى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمساعي الثنائية والإقليمية من قبيل بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان.

في الختام، تتطلع أستراليا إلى الإسهام في المناقشة بشأن مشاركة النساء على قدم المساواة مع الرجال في منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها، وفي بناء السلام بعد انتهاء الصراع، التي ستعقد في دورة لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة عام ٢٠٠٨. واستعدادا لتلك المناقشة، تتشاور الحكومة الأسترالية مع القطاع النسائي الاسترالي بشأن ما اتخذه من تدابير لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هندوراس.

**السيد روميرو مارتينيث** (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): سيدي الوزير، إن حضوركم هنا يضيف قيمة كبيرة لنظر المجلس في هذا الموضوع، كما يؤكد الأهمية التي يوليها بلدكم لهذا الموضوع. ونود أن نشيد بكم على المبادرة الهامة، مبادرة عقد هذه الجلسة بشأن المرأة والسلام والأمن.

يؤمن بلدي، هندوراس، كما أكد ذلك مجلس الأمن في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٧، بأن المرأة تضطلع بدور هام في منع نشوب الصراعات وتسويتها وفي بناء السلام (انظر S/PRST/2007/5). وبالتالي، فإننا ندين التحرش بالنساء، والاعتداء على أمنهن، وإلحاق الأذى بهن، واغتصابهن وأي شكل من أشكال العنف والاضطهاد الأخرى التي قد تتعرض لها النساء في أي مكان من العالم.

ولهذا السبب، نؤيد تماما القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونحن لا نكتفي بتأييد القرار، بل نعتبر أيضا أن تنفيذه ينبغي أن يشكل التزاما دائما للدول.

وندعم زيادة تمثيل المرأة على جميع المستويات، لا سيما على مستويات صنع القرار، في منع نشوب الصراعات وعمليات السلام. ونحن واثقون، كما تمت الإشارة إلى ذلك هنا في بيانات سابقة، بأن الوقت قد حان للعمل. وما زلنا نشهد ونسمع عن وقوع حوادث مدمرة

تدل مرة أخرى على انعدام الحسّ الإنساني وغياب المسؤولية بالقدر المناسب عن الامتثال لالتزاماتنا.

وبلدنا الصغير، جغرافياً، لا يقدّر احترام كرامة المرأة فحسب، بل يحاول أيضا، وفقا لقوانينه المحلية، تعميم إشراك المرأة في جميع مجالات الأنشطة اليومية. ويرغب أن تتحقق مشاركتها المتكافئة في أجهزة صنع القرار كما يقوم بإدماجها، إلى جانب جميع القطاعات، لا سيما المجتمع المدني، في الكفاح من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون ومكافحة التهميش وأي شكل من أشكال الاضطهاد أو التمييز.

والاستجابة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في أي جزء من العالم، كما أشار إلى ذلك تقرير الأمين العام، يجب أن تنطوي على سياسة عامة مشتركة لإدماج البرامج المعنية بالمساواة بين الجنسين. وفي جهود التعمير وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع، ينبغي وضع آليات واستراتيجيات تُصمّم بشكل يجعلها تستهدف النساء والفتيات والأطفال بصورة محددة. ولهذا السبب، فإننا نقدّر تقديرا بالغا الأنشطة التي تقوم بها مختلف المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، التي تدمج المرأة في مشاريعها. ومن بين هذه المنظمات، نود تسليط الضوء على صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، اللذين نظّما مناقشة أثيرية بشأن إدماج المسائل الجنسانية في إصلاح قطاع الأمن.

كما نرحب باستكمال خطة العمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ونأمل أن يتم تنفيذها بنجاح.

إن منع العنف الممارَس بدافع جنساني في الصراعات المسلحة والتصدي لهذا العنف يجب معالجته فورا. ونأمل جميعا وضع حد بصورة نهائية لأعمال الاستغلال والاعتداء الجنسي، وأن قيمة النساء والفتيات والأطفال سيتم اعتبارها مقدسة في أي مكان من العالم، على غرار سلامتهن وكرامتهن التي ينبغي أن تكون كذلك.

ونتيجة لذلك، فإن وفد هندوراس يؤيد المساعي الرامية إلى تحقيق تنفيذ متسق وفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويجب دعم قيمة الإنسان، قيمة المرأة، وقيمة الفتاة، من خلال وعي جماعي بوجوب احترامها في جميع أنحاء العالم.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة النرويج.

**السيدة يول** (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): يمثل قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أكثر من نص قرار جيد. فهو عملية: عملية للتنفيذ، ولكن أيضا عملية للتوعية والفهم. ومن الضروري أن نسعى باستمرار على مستوى صنع القرار، فضلا عن مستوى التنفيذ، إلى تحسين فهم حالة المرأة ودورها في الصراع.

لقد أدّت العملية التي أفضت إلى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والسنوات السبع التي انقضت منذ اتخاذه إلى زيادة فهم دور واحتياجات النساء والفتيات وما يتسمن به من ضعف. وأتاحت لنا أساسا مجديا لمضاعفة الجهود لكفالة إشراك المرأة في عمليات السلام، حتى تتسنى تلبية احتياجاتهن وبالتالي استدامة عمليات السلام بصورة فعالة.

ومع ذلك، يجب علينا أن نستنتج أننا لا نزال بعيدين عن تحقيق ما ينبغي أن نكون قد حققناه. فالمرأة لا تزال في أغلب الأحيان موضع تجاهل في مفاوضات السلام؛ وليس مسموحا لها أن تشارك على قدم المساواة مع الرجل. ووجهات نظر المرأة لا تزال مهملة، وشواغلها واحتياجاتها مغْفلة. والمرأة والفتاة لا تزالان أهدافا وضحايا للظلم، والاعتداءات والعنف الجنسي. ومشكلة الإفلات من العقاب على الفظائع المرتكبة ضد المرأة لا تزال بمعظمها بلا حل.

والشيء الأكثر معابة لنا جميعا، هنا في الأمم المتحدة، هو أن: سياسة عدم التسامح التي أعلنها الأمين العام لم تصل بعد إلى المدنيين والجنود، وأن الاتهامات بسوء السلوك الجنسي من جانب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة مستمرة.

وبعد سبع سنوات، وجهود جديدة بالثناء بذلتها الدول الأعضاء، والأمم المتحدة ومجلس الأمن، ينبغي لنا أن نكون قد حققنا إنجازا أفضل. يجب أن نعمل بشكل أفضل. وفي خطوة بذلك الاتجاه، تشجع النرويج المجلس على اتخاذ القرارات المحددة التالية: أولا، ينبغي للمجلس أن يُعدّ آلية رصد لتحسين مساهمته في منع ومعالجة العنف ضد المرأة في الصراع المسلح، كما اقترح الأمين العام؛ وثانيا، ينبغي للمجلس أن يعدّ آلية شفافة لضمان معالجة المسائل الجنسانية، والإبلاغ عنها بصورة محددة في جميع عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة؛ وثالثا، ينبغي للمجلس أن يفوّض آلية إبلاغ بشأن العنف الجنسي في إطار بعثات حفظ السلام.

إن التحدي لا يقف هنا. فلا بدّ لنا من توسيع الجهود إلى ما بعد القيود المؤسسية التقليدية. ويجب علينا تحقيق الجوانب المتعددة الأبعاد لتوطيد السلام، الذي سيكون وهما إذا تم تجاهل شواغل نصف السكان. فلا يمكننا أن نسمح للعمل العشوائي أن يعيق تقدمنا في الميدان.

هنا، في الأمم المتحدة، قام، في الشهر الماضي، وزراء خارجية إندونيسيا، والبرازيل، وتايلند، وجنوب أفريقيا، والسنغال، وفرنسا، والنرويج بدعوة الوزراء المعنيين والوفود المهتمة إلى النظر في المجالات التي تؤثر فيها السياسة الخارجية، كثيرا أو قليلا، تأثيرا مباشرا على الصحة العالمية. وأحد تلك المجالات هو منع الصراع، وحلّه، والتعمير وبناء السلام بعده. ومن المفهوم جيدا أن الصحة المحسنة مكسب هام من مكاسب السلام. وفي رأينا أنه من المفهوم بشكل أقل، لماذا وكيف يمكن لقصور الاهتمام بمسائل الصحة أن يسهم في انهيار عمليات السلام.

وقد استرعى الانتباه إلى ذلك وزير خارجية النرويج في الخلاصة التي أدلى بها – من بين أمور أخرى، بالإشارة إلى الصراع على أنه مجال لم يحظ فيه محور الصحة بالاهتمام الكافي، وحيث التركيز المحدد يمكنه أن يُحدث التغيير، من خلال التنمية واستخدام مؤشرات صحية جنسانية محددة، لتقييم عمليات السلام والتعمير بشكل أفضل؛ وإعداد خرائط طريق للتعافي الصحي، بمثابة أداة لصنع السلام؛ واكتساب المزيد من المعرفة التجريبية والجنسانية المحددة لأثر التدخلات الصحية في الصراعات في مراحل مختلفة.

استنادا إلى تركيز العمل على الأثر الصحي للصراع على المرأة والفتاة، أود أن اغتنم هذه الفرصة لتأكيد أننا لا نزال بحاجة إلى تحسين فهمنا لذلك الأثر – ولا بد لنا من العمل عليه. ومن المجالات المهملة في ذلك الصدد، التعافي الصحي بعد الصراع. فالندوب – التي تكون غالبا نفسية، فضلا عن الندوب الجسدية – يستغرق شفاؤها وقتا طويلا. والخدمات الصحية التي يمكنها أن تسهم في إعادة الحالة السوية والأمل إلى حياة المرأة والفتاه، تستغرق وقتا طويلا لتقوم وتبدأ العمل. وبالمقابل إن تجاهل الآثار الصحية للصراع يمكنه أن يعيق عودة الاستقرار وتوطيد السلام.

إننا نتطلع إلى مواصلة العمل مع شركائنا لنضمن أن العلاقة بين الصراع والمسائل الصحية مفهومة بشكل أفضل ومأخوذة في الحسبان في بناء السلام وحل الصراع. وإننا ندعو أعضاء مجلس الأمن إلى الانضمام إلينا في هذا الجهد.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كرواتيا.

**السيدة ملادينيو** (كرواتيا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديري للرئاسة الغانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن.

إن كرواتيا تؤيد البيان الذي ألقاه ممثل البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي، لكنني أود أن أضيف باسم بلدي بضع نقاط بشأن هذه المسألة.

تبين شتى الدراسات التخصصية النموذجية أن اتفاقات السلام، والتعمير والحكم بعد الصراع تحظى بفرصة أفضل للنجاح حين تشارك فيها المرأة، ويعود ذلك جزئيا إلى أن المرأة لديها نهج أكثر شمولية تجاه الأمن، وأنها تعالج مسائل اجتماعية واقتصادية يمكن أن تُغفل في حال عدم مشاركتها. دعونا لا ننسى أن أعباء عمل المرأة في جميع البلدان أكبر من مثيلتها لدى الرجل بصورة عامة، مما لا يترك لها سوى وقت وطاقة قليلين للمشاركة في الحياة السياسية. لذا، من الحيوي لتعزيز المساواة بين الجنسين، ولتمكين المرأة، زيادة مشاركتها في السياسة، بحيث يمكن بلوغ مبدأين من الهدف الإنمائي ٣ للألفية.

تعتقد كرواتيا بقوة أن المرأة في حالات الصراع تحتاج إلى اهتمام خاص من هيئة الأمم المتحدة النافذة هذه. وكلا تقريري الأمين العام بشأن الطفلة (A/62/297) والممثل الخاص للأمين العام لشؤون الأطفال والصراع المسلح (A/62/228)، يذكران الشيء نفسه؛ المواقف التقليدية نحو الفتيات في المجتمعات تحدّ من حقّهن في التعبير عن وجهات نظرهن، كما أن الفتيات اللواتي يطلبن اللجوء، واللاجئات منهن والنازحات داخليا، بحاجة إلى حماية خاصة من العنف الجسدي والعقلي. وقد لاحظت اللجنة المعنية بحقوق الطفل، بقلق، فقدان التدابير الفعالة لمنع ومحاكمة مرتكبي العنف ضد المرأة والفتاة على أيدي أفراد عسكريين بمن فهم عسكريون أجانب متمركزون في قواعد عسكرية.

وبدءا من الطفولة، تواجه المرأة التمييز، الذي يتفاوت من مستويات تعليم أدنى، إلى مواقف اجتماعية سائدة تشكك في قدرتها على صعيد صنع القرار. ومع أنه تم الاعتراف عموما بالعديد من حقوق الأطفال، فمن المفيد أن نلاحظ أنه على الرغم من كون ١٨٥ بلدا أطرافا في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فإن هذه الاتفاقية تتصف بتسجيل واحد من أكبر أعداد التحفظات من أية معاهدة للأمم المتحدة، مما يؤكد مقاومة حقوق المرأة في العالم قاطبة.

إن ضمان حصول المرأة على صوت أعلى في قرارات الشؤون المترلية والمجتمعية أساسي في إقرار حقوقها، فضلا عن حقوق الأطفال. فما من شك بأن المرأة ستكفل أن تشتمل مراحل صنع السلام وما بعد الصراع، بصورة منهجية، على شواغل الأطفال. وإذا لم تكن حقوق المرأة والطفل جزءا واضحا من الخطاب السياسي في هذه المراحل الحاسمة، فمن المرجح أنها لن تعالج كما تستحق.

إن استثناء المرأة من مفاوضات السلام وإعداد مشاريع الدساتير، فضلا عن استثنائها من الإصلاحات الفعالة في القطاع الخاص، والإدارة وسيادة القانون، يعني أن حقوقها وآراءها، ليس بصفتها ضحية فحسب، وإنما بصفتها مواطنة ومقاتلة سابقة أيضا، لن تكون ممثلة تمثيلا كاملا في مراحل التعمير بعد الصراع. دعونا لا ننسى أنه حتى بين الجنود الأطفال، هناك ما نسبته ٤٠ في المائة من الفتيات.

وفي أواخر عام ٢٠٠٦، قامت ممثلات للمرأة من وزارة شؤون المرأة في جمهورية أفغانستان الإسلامية، بزيارة إلى كرواتيا في إطار التعاون بين البلدين. وكما ذكرت ممثلات المرأة في أفغانستان، كان الهدف من زيارتهن جمع الخبرات من المرأة الكرواتية في التعامل مع حالات الحرب وحالات ما بعد الصراع. وكما أوضحن، فإن نسبة الـ ٧٠

في المائة من الأمية والبطالة هي من بين أكبر مشاكل مجتمعهن. وهذه بعض الأسباب التي تجعل الرجال يلجأون إلى تعاطي المخدرات والعنف الأسري، مما يؤدي غالبا إلى الاحتراق الذاتي للمرأة.

ذلك المثال يُظهر أن المرأة عبر العالم استطاعت أن تصبح في العقد الأخير أكثر مشاركة في عمليات حل التراع. وكان هناك أيضا تقدم بارز في منظومة الأمم المتحدة على صعيد إرساء المعايير والتنمية المؤسسية. ولكن لا تزال هناك هوّة واسعة بين السياسة والتطبيق، لا سيما على مستوى البلدان.

كرواتيا تساهم في ١٥ عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، فيها ٧ في المائة من حفظة السلام الإناث. ونحن بالإضافة إلى ذلك، نطبق سياسة عدم التسامح مع الاستغلال والتحرش الجنسي في العمليات الميدانية.

ترحب كرواتيا بأن اهتمام المجلس كان منصباً على مسألة ضمان وجود آليات مساءلة أقوى لإدماج القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في أعمال المجلس المتعلقة ببلد بعينه وتلك المتعلقة بمواضيع ذات صلة. ولو نظر مجلس الأمن في إنشاء آلية رصد مكرسة من شأنها أن تزيد إسهام المجلس في منع ارتكاب عنف ضد المرأة في الصراعات المسلحة ومحاكمة مرتكبيه، لرحبت كرواتيا بذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**السيدة بوتو** (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلمت بالفرنسية): أود بداية أن أنقل إليكم، سيدي، تهانئنا الحارة على توجيهكم أعمال مجلس الأمن بفعالية أثناء شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأود على وجه الخصوص أن أُعرب عن امتنان وفدي لوفد غانا على مبادرته بعقد هذه الجلسة المعنية بالمرأة والسلام والأمن بهدف التنفيذ الفعال المتسق للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي هو موضوع مناقشة اليوم.

ويؤيد وفدي تأييداً تاماً البيان الذي ألقاه ممثل زامبيا باسم الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي.

لقد أبرز منهاج عمل بيجين الحاجة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال استراتيجيات وطنية ودولية منهجية لإدماج البعد الجنساني. وقد أتاحت لنا دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرون إحراز قدر قليل من التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتحسين الظروف لصالح المرأة.

ولتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الرائد، الذي من بين أهدافه إدماج البعد الجنساني في جميع جوانب السلام والأمن، أهداف هامة. إذ سيترتب على تنفيذه، من بين جملة أمور، إنشاء مؤسسات قادرة على ضمان حماية النساء والفتيات، وضمان مشاركتهن مشاركة كاملة في الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع نشوب المنازعات وإدارتها وتسويتها. وسيتوقف تحقيق هذه الأهداف إلى حد بعيد على تدخل الدول الأعضاء المستدام الذي تحركه دوافع قوية، بدعم وتعاون نشطين من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، بما في ذلك تعبئة المجتمع المدني ومشاركته. وإن الحكومات في هذا الصدد، مدعوة لبذل الجهد اللازم لتعزيز قدرات المرأة على الإسهام الكامل بما لديها من معرفة ومهارات.

ويتفق وفدي مع الآراء التي أعربت عنها الوفود الأخرى بالفعل، ومفادها أن من المهم أيضاً أن ينظر الأمين العام في تعيين مزيد من النساء ممثلات خاصات ومبعوثات خاصات للقيام ببعثات مساعٍ حميدة باسمه، وأن يسعى لزيادة دور وإسهام المرأة في عمليات الأمم المتحدة الميدانية، بحيث تعمل النساء مراقبات عسكريات وعناصر شرطة مدنية وأخصائيات في ميدان حقوق الإنسان وأعضاء في العمليات

الإنسانية. وقد أُحرز قدر كبير من التقدم، ولكن يجب بذل مزيد من الجهود لإزالة آخر ما تبقى من عقبات تعوق تنفيذ القرار تنفيذاً كاملاً.

لا يزال العنف ضد النساء والفتيات شاغلاً رئيسياً، ويستدعي أن يبذل المجتمع الدولي بأسره قدراً أكبر من الجهود، لأن هذا العنف، بوصفه انتهاكاً لحقوق الإنسان، يمثل عقبة كبيرة أمام تحقيق المساواة بين الجنسين. واستجابة لدراسة الأمين العام المتعمقة لجميع أشكال العنف ضد المرأة، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٦١/١٤٣، المتعلق بتكثيف الجهود التي تبذل للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الذي دعا الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة لمضاعفة إجراءاتها الموجهة لمنع حدوث هذا العنف والقضاء عليه. وقد استجاب مجلس الأمن لهذا النداء بإبقاء المسألة على جدول أعماله، وتأكيده مجدداً على التزامه بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

أثناء سلسلة زيارات أعضاء مجلس الأمن لبلدي، تمكنوا من تقييم الجهود التي تبذلها السلطات الكونغولية التي انتخبت مؤخراً في انتخابات حرة وديمقراطية. وأتيحت لهم، على وجه الخصوص، فرصة للاطلاع على الحالة الأمنية. ويساور وفدي حالياً قلق شديد نتيجة للعنف المتزايد وغير المسبوق الذي ترتكبه الميليشيات المسلحة في الجزء الشرقي من البلاد. إن أعمال العنف تلك، لا سيما العنف الجنسي – هجمات منظمة على النساء والفتيات الكونغوليات – مدفوعة بحاجة دفينة في نفوس مرتكبيها لتدمير الأمة بأسرها بتعديهم على كرامة نسائها وسلامتهن الجسدية والمعنوية.

وفي مواجهة هذه الحالة، عقدت مؤسسات بلدي عزمها الوطيد، من خلال تنفيذ قانون العنف الجنسي الذي اعتمده البرلمان ووقعه رئيس الجمهورية في عام ٢٠٠٦، على فرض عقوبات شديدة على مرتكبي جميع جرائم العنف الجنسي، وستكفل العناية بالضحايا. ورئيس الدولة نفسه مصمم على اتخاذ إجراءات قوية ضد المجرمين الذين يقفون وراء هذه الأعمال المنحرفة. وقد جعل الأمن من بين أولوياته بوضع حد لهذه الأعمال البربرية.

وفي ذلك الصدد يعتبر تقديم الدعم حيويا لنتمكن من تزويد القوات النظامية بالوسائل اللازمة للتصدي لتلك الجماعات المسلحة. فالمليشيات تعمل بدعم مالي وسياسي من جهات أجنبية تشارك في نهب مواردنا الطبيعية، التي لا تزال حتى الآن السبب الرئيسي الكامن وراء إطالة أمد الصراع.

لقد اتخذت بعض البلدان من الاغتصاب المنظم سلاحاً للحرب، واستخدمت جنوداً حاملين لفيروس نقص المناعة البشرية في أعمال العنف الجنسي الخسيسة التي يرتكبونها ضد النساء في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا تزال إحدى أكثر العواقب مأساوية – نقل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز – تنشر الدمار في بلدي. وقد تسببت وحشية أعمال الاغتصاب هذه أيضاً في حالات ناسور عديدة، تؤدي إلى إتلاف الجهاز الإنجابي كلياً. كما أنها تحرم ضحايا العنف الجنسي، وعددهن بالآلاف، من حيويتهن وآمالهن، وهذه آفة لا تتصدر صفحات الصحف وعناوين الأخبار.

وفي هذا الصدد، أود أن أُشيد بالسيدة الأولى في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيدة أوليف ليمبي كابيلا التي أصبحت، بوصفها أماً وامرأة عاملة، تشارك مباشرة في مناشدة ضمائر الجميع فيما يتعلق بهذه القضايا. وقد قامت بدور فاعل في الحملة التي نظمها البرنامج الوطني للصحة الإنجابية، وتعتني بضحايا العنف الجنسي، بدعم الوكالات والأفرقة الطبية التي تجري عمليات جراحية للضحايا، على سبيل الخدمة العامة. والحملة سعت أيضاً إلى تثقيف المجتمع

بوجود هذا الخلل، وفوق كل شيء تثقيف الجهات الفاعلة على الساحة السياسية بالكوارث التي يسببها الصراع المسلح.

وأغتنم هذه الفرصة لأذكِّر مجدداً بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية تعلق أهمية خاصة على إسهام المرأة في تعزيز السلام وفي جميع مناحي الحياة. ونحن نشجب بقوة جميع أعمال العنف الجنسي في جميع الصراعات المسلحة، كما نشجب جميع أعمال الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي التي يرتكبها أي طرف، بمن في ذلك موظفو الأمم المتحدة. ونشدد على ضرورة القضاء على الإفلات من العقاب. وليتسنى لنا القضاء على هذه الآفة، من المهم أن نتخذ تدابير وقائية وأن نعاقب مرتكبي هذه الجريمة. ولذلك، يؤيد وفد بلدي سياسة عدم التسامح على الإطلاق التي اعتمدها الأمين العام.

في الختام، أشكر أعضاء المجلس على مساهماهم الهامة في الجهود التي تبذل لإعادة إرساء السلام الدائم والمصالحة في بلدي. ويأمل وفد بلدي في أن تسهم مناقشة مجلس الأمن هذه في تعزيز الوعي بأهمية دور المرأة في الحفاظ على السلام والأمن وفي بناء السلام.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة نيكاراغوا.

**السيدة روبيليس دي تشامورو** (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): يود وفد نيكاراغوا أن يشيد بكم، السيد الرئيس، الممثل الدائم للبلد الشقيق، غانا، على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن. وبالمثل، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن المرأة والسلام والأمن الذي يصف التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والصعوبات التنظيمية والمؤسساتية التي يتعين التغلب عليها خلال منهاج العمل المقبل من أجل الوفاء بأغراض ذلك القرار.

أدت النساء، عبر العصور، دورا هاما جدا في قرارات غيّرت مجرى التاريخ. وأصبح العديد من أولئك النسوة في طي النسيان، إذ قام المؤرخون بشطب دورهن في الأحداث التاريخية، وتجاهلوا مشاركتهن في انتقال الأفكار وتحوّل المجتمعات. وقبل بضع سنوات، لم تكن الكلمات ''المرأة والسلام والأمن'' تذكّرنا إلا بالمرأة وهي ضحية للصراعات وعُرضة للعنف الجنسي. أما الآن، فلا بد أن نعترف بأن المرأة عنصر حاسم في عمليات مفاوضات السلام وبناء السلم وإعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع.

وفي نيكاراغوا اضطلعت المرأة بدور أساسي، بالرغم من الظروف الشاقة التي عاشتها، في أكثر القرارات أهمية التي أثرت في مجتمعنا. وكانت عنصرا حيويا في تحقيق المصالحة بين أفراد الأسر وبين أفراد المجتمع الذين كانوا يقاتلون في صفوف قوات متعادية خلال حرب العدوان الأجنبي. لقد ميزت المرأة النيكاراغوية نفسها بوصفها جهة فاعلة رائدة في تحقيق السلام والاستقرار. ونجحت المرأة، كشريكة وأم وأخت وفرد في المجتمع، في تحقيق مشاركة كاملة في عمليات صنع القرار بشأن المشاريع والبرامج التي لها أثر على المجتمع الذي تعيش فيه وعلى حياها نفسها في جميع مراحل صنع تلك القرارات، من التشخيص والتخطيط إلى الرقابة والتقييم. وكان هذا عاملا أساسيا في نجاح عملية تعمير بلادنا. وتثبت تلك التجربة أن من الممكن إتاحة المجال للمرأة من أجل أن تعمل لتحقيق سلام دائم وتنمية مستدامة.

نحن ممتنون لجميع الوكالات المتخصصة والبرامج والصناديق والهيئات في منظومة الأمم المتحدة التي تشارك في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ونحثّها على مواصلة إدماج المنظور الجنساني في جميع أنشطتها لضمان مشاركة المرأة في جميع مستويات عمليات صنع القرار المتعلق بمسائل السلم والأمن.

وتبعث الشكاوى المتعلقة بحالات الاغتصاب التي ترتكب في عمليات حفظ السلام على قلقنا البالغ، وندعو جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى الالتزام بتطبيق سياسة عدم التسامح إطلاقا مع أعمال الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ونضم صوتنا إلى الدعوة إلى إنهاء الإفلات من العقاب. وترى نيكاراغوا أن على الأمين العام مواصلة تكثيف جهوده لزيادة عدد النساء اللاتي يشغلن وظائف من جميع المستويات في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك المناصب الرفيعة. ونحن على ثقة بأن هذه التدابير ستساعد في التقليل من الجرائم الجنسية.

ونحثّ الجمعية العامة ومجلس الأمن على النظر في اتخاذ تدابير أكثر فعّالية تهدف إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونؤيد النداء الموجّه إلى المجتمع الدولي بأن يضطلع بدور رئيسي في السعي إلى ضمان مشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن الدولية، وأن يقرّ في نفس الوقت بأن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز وتطبيق سياسات وطنية تتيح تمكين المرأة في ذلك المجال. ولن يتسنى لنا أبدا تحقيق السلم والأمن الدوليين اللذين نصبو إليهما جميعا دون إشراك المرأة في جميع عمليات صنع القرار.

**السيد سو** (غينيا) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن وفد بلادي أود أن أهنئكم تهنئة حارة على ما أظهرتموه من عزيمة وبراعة وتفان خلال ترؤسكم مجلس الأمن.

ومن دواعي سرور جمهورية غينيا أن تسهم مرة أخرى في التفكير الجماعي والمتعدد الأطراف بشأن تطبيق خطة العمل في المنظومة بأسرها لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠ ). إن تحديد التقدم المحرز وتقييمه في ذلك المجال في ما يتعلق بالمتابعة والتمكين، على المستويين الوطني والدولي، هما جوهر اهتمامنا.

وينبغي لي أن أبدأ بالتأكيد على أن مبادرة السيدة الأولى، مامان هنرييت كونتي، رئيسة صندوق يحمل اسمها، كانت وراء إطلاق حملة توعية وطنية للمرة الأولى لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في غينيا. وفي الواقع، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، قررت السيدة الأولى في البلاد، وبدعم من المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة التي أرحب بها هنا اليوم، بأن تنظم بالاشتراك مع وزير الشؤون الاجتماعية والنهوض بالمرأة والأطفال في غينيا يوما تكريميا للاحتفال، في كوناكري، بالذكرى السادسة لاتخاذ المجلس القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وشارك في الاحتفال العديد من الناس بمن فيهم أعضاء من الحكومة وممثلون عن المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وكانت المواضيع التي قدمتها ونقلتها وسائط الإعلام العامة والخاصة قد ركزت على محتويات القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وعلى وطأة الصراع المسلح على النساء والفتيات – النساء بوصفهن ضحايا للصراع وأطرافا عملن على منع نشوب الصراع وتدبره، وبوصفهن مناصرات لبناء السلام في غينيا وفي المنطقة.

وفي نفس اليوم جرى تنظيم اجتماعات لرفع درجة الوعي والإلمام بالمسائل المتعلقة بالقرار لدى السلطات السياسية والإدارية والدينية وبين الجمهور والشركاء المعنيين في أحياء العاصمة الخمسة وباللغات الوطنية. وينبع الالتزام السياسي بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من الحس الكبير بالمسؤولية الذي ما برحت تتحلى به المرأة الغينية.

وتحلت حسهن بالمسؤولية مرة أخرى خلال الأحداث المأسوية التي وقعت في غينيا في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٧ بعد أن طالب الإضراب العام بإنهاء إدارة الحكم السيئة ووضع حد للفقر. ومن الجدير بالذكر أن غينيا وأفريقيا بأسرها لم تقصرا في ذلك الوقت بالترحيب بالجهود التي بذلتها النساء، لا سيما الجهود التي قامت بها السيدة الأولى للنهوض بالحوار والتعاون بين

أصحاب المصلحة في المجتمع، والصمود أمام التحديات الكبيرة التي تتمثل في إحلال السلام والأمن والاستقرار في البلاد.

ويسرُّ غينيا أن السلام قد ساد البلاد مرة أخرى وتمت استعادة سيادة القانون وتحسنت درجة التماسك الوطني. ويعود الفضل في ذلك بالدرجة الأولى إلى تصميم النساء وتضحياتهن.

وفي ذلك السياق، سرّنا أننا تلقينا تقرير الأمين العام الثاني عن خطة العمل على نطاق المنظومة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونؤيد التوصيات الرئيسية الواردة فيها، لا سيما تلك المتعلقة بخطة العمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ التي تم تصورها بوصفها أداة مرتكزة على النتائج للبرمجة والمتابعة والمعلومات. وتركيز العمل المستقبلي على المجالات المواضيعية الخمسة المحددة لا يسعه أن يقصر في كفالة النجاح في وضع استراتيجية متكاملة ومتسقة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من جانب جميع الأطراف المعنية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وفي الختام، أود أن أجدد التزام حكومة ونساء غينيا بأداء دور ريادي في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأناشد المجتمع الدولي تقديم الدعم الفعال والمستدام للإجراءات والمبادرات المتخذة من كل المعنيين لأجل تعزيز تعبئة المرأة لنيل مشاركتها الكاملة في عمليات منع الصراع، وفي بناء السلام والاستقرار في بلدنا ومنطقتنا دون الإقليمية.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل ملاوي.

**السيد ماتنجي** (ملاوي) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي، سيدي، أن أتقدم إليكم بالتهنئة على تولي وفدكم رئاسة مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ويعرب وفد بلدي عن امتنانه على إعطائه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن خلال المناقشة العامة لموضوع ”المرأة والسلام والأمن: نحو التنفيذ المتسق والفعال لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)“.

إننا نؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لزامبيا بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ونود أن نضيف الملاحظات التالية.

نظرا لأن السلام مترابط ترابطا لا ينفصم بالمساواة بين الرجل والمرأة، فإن انخراط النساء - وهن في نظرنا أكثر صناع السلام فعالية في العالم، في حفظ السلام وبناء السلام - لا يمكن المغالاة بأهميته. وفي ذلك الصدد، نلاحظ أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يهيب بالدول الأعضاء أن تعزز تمثيل النساء في كل مستويات اتخاذ القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع الصراع وإدارته وحله.

وفي ملاوي على سبيل المثال، ودعما لتلك الدعوة، تم دمج المرأة في العملية السياسية وعملية اتخاذ القرار على مختلف المستويات في مجتمع ملاوي. وتحتل النساء حاليا مناصب مرموقة في الحكومة والمنظمات شبه الحكومية، وقد أثبتن أنفسهن في القيادة الفعالة من خلال المحافظة على بقاء تركيز شعب ملاوي منصبّا على الأنشطة الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وفي ذلك الصدد، ساعدت النساء كثيرا على استدامة حالة السلام والأمن النسبية التي تمتعت بها ملاوي منذ استقلالها في عام ١٩٦٤، وقد أثبتن بذلك فكرة أن السلام لا يعني بالضرورة مجرد غياب الحرب أو الصراع المسلح.

ومن هذا المنطلق، فإننا نحث الأمم المتحدة على اتخاذ المزيد من الخطوات المدروسة لزيادة مشاركة المرأة في أعلى مستويات مواقع اتخاذ القرار في عمليات حفظ السلام ومنع

الصراعات ومفاوضات السلام وبناء السلام وإعادة البناء بعد انتهاء الصراع.

إننا نؤمن بأن إدماج المنظور الجنساني في تلك المجالات أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي ولبلوغ الأهداف المتفق بشأنها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وينطبق هذا الأمر بصورة أكبر على بلدان مثل ملاوي، حيث يفوق عدد النساء بين السكان عدد الرجال، وحيث تعمل أغلبية النساء في الإنتاج الزراعي الذي يحرك عجلة الاقتصاد.

وفي ذلك الصدد، ندعو مجلس الأمن إلى العمل بالتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ولجنة بناء السلام وغيرها، سعيا إلى اتخاذ التدابير التي تؤمّن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بشكل كامل بحلول عام ٢٠١٥ في ظل السلام والبيئة الآمنة والملائمة للجميع.

وقد لاحظنا بقلق ما ورد في تقرير الأمين العام المتضمن في الوثيقة S/2007/567 أن وجود الفجوات المؤسسية والتحديات، مثل التمويل غير الكافي للمشاريع المتعلقة بنوع الجنس ونقص القدرات المؤسسية لتعميم المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام وبناء السلام، قد أعاق تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧. ومع ذلك، فإننا نثق بأنه سيتم التصدي لهذه الفجوات والتحديات حينما تشرع الأمم المتحدة في تنفيذ خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، التي نفهم أنها أداة لتخطيط البرامج والرصد والإبلاغ وتقوم على أساس النتائج.

ولذلك، نأمل أن يتم وضع آليات كافية ويمكن التنبؤ بها لدعم التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بطريقة تتسم بالكفاءة والشفافية والمساءلة والاتساق والاستدامة، وتراعي الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال، وبخاصة في حالات الصراع المسلح. ويتضمن ذلك وضع حد للعنف القائم على أساس نوع الجنس والمعاملة المهينة واللاإنسانية التي تؤدي بالنساء والأطفال في المناطق المنكوبة بالصراع المسلح إلى فقدان أطرافهم أو حياتهم. وقد أثارت جزعنا بشكل خاص التقارير عن الاستغلال الجنسي للنساء والأطفال، وبخاصة عندما يرتكب ذلك على أيدي من ائتمنوا على مسؤولية حمايتهم.

إننا نؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، وفي هذا السياق، نؤكد على أهمية إنشاء آلية لمجلس الأمن من أجل رصد تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على المستوى الوطني. ونعتقد أن ذلك سيساعد على التصدي للعنف على أساس نوع الجنس وانتهاك حقوق الإنسان وحقوق المرأة أثناء الصراع وفي مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يكرر التأكيد على أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يعد النساء والفتيات في الكوكب الأرضي قاطبة بأن المجتمع الدولي مستعد لحماية حقوقهن، سواء في زمن السلم أو في زمن الحرب أو الصراع المسلح، ولإزالة جميع الحواجز أمام مشاركتهن على قدم المساواة وانخراطهن الكامل في صون وتعزيز السلام في العالم بوجه عام، وفي مجتمعاتهن بوجه خاص. وبعد مرور سبع سنوات على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يتعين على الأمم المتحدة أن تبذل المزيد من الجهد لأجل الوفاء بذلك الوعد وتحقيقه.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك.

**السيد فابورغ – أندرسن** (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أشكر الرئاسة على عقد هذه الجلسة، وتوجيه اهتمام المجلس، مرة أخرى، إلى دور المرأة الأساسي والحيوي في جميع الجهود لبناء وصون السلام والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل البرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

يقدم تقرير الأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن (S/2007/567) عرضا مجملا للمنجزات والفجوات والتحديات، بالإضافة إلى التوصيات بشأن المزيد من الإجراءات لتسريع تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويستنتج التقرير أن منظومة الأمم المتحدة قد حققت خطوة كبيرة في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وينصب تركيز كيانات الأمم المتحدة حاليا على تعميم المنظور الجنساني وحقوق الإنسان في مجالات السلام والأمن. وقد تعززت قدرة الأمم المتحدة وتوسعت أنشطة الدعوة وأقيمت الشراكة مع المنظمات النسائية.

غير أن التقرير يؤكد وجود الفجوات المؤسسية والتنظيمية والتحديات فيما يتعلق بتنفيذ القرار. وهذا أمر مؤسف، حيث أن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ما زال على نفس الأهمية كما كان دائما. والنساء والفتيات اللواتي يعشن في الصراعات الدائرة حاليا أو في حالات ما بعد انتهاء الصراع لا يمكنهن الانتظار.

إن خطة العمل ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في إطارها المفاهيمي أداة لتخطيط البرامج القائمة على أساس النتائج وللرصد والإبلاغ. ونحن نرحب بتعزيز التركيز على المجالات المواضيعية الخمسة، وهي المنع، والحماية، والمشاركة، والإغاثة والإنعاش، والمجال التنظيمي، وبالتالي الانتقال من المشاريع إلى تنفيذ البرامج. وهي توفر إطارا أوسع مرتبطا بعمليات السلم الوطني وإعادة البناء. وتلزم منظومة الأمم المتحدة بتعزيز الاتساق وإدماج المنظور الجنساني.

ويحدونا شعور عميق من الالتزام بتخطيط البرامج القائم على أساس النتائج. ونسلم جميعا بأهمية المبادئ التوجيهية وورشات العمل والإجراءات الشاملة للجنسين بوصفها نقطة انطلاق وأداة هامة لتطوير القدرات اللازمة. ولكن الأمر المهم في النهاية هي النتائج. ومن مسؤولية منظومة الأمم المتحدة، وكذلك الحكومات الوطنية، أن تبرز بشكل أوضح نتائج المبادرات المتخذة وتأثيرها. هل تمكنت النساء والفتيات من إحراز تقدم على أرض الواقع؟ مع الأسف، لقد استنتجنا قبل عام أننا لا نعرف حقا. والجواب هو نفسه في هذا العام.

وآمل بكل إخلاص أن نتمكن من القول في العام المقبل إننا قد حققنا المزيد من الحماية للنساء والفتيات أثناء الصراع وبعده. وينبغي أن نطمح إلى اتخاذ خطوات حاسمة نحو الدمج الشامل لمنظور جنساني في عمليات حفظ السلام، ومفاوضات السلام وفي بعثات مجلس الأمن. وعلينا أن نقترب أكثر من المشاركة التامة والمتساوية للنساء في عمليات السلام على جميع المستويات في المفاوضات وفي صنع القرار.

إن أحد الدروس الرئيسية المستخلصة من تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ أنه بدون بذل جهود متضافرة مع الحكومات والمجتمع المدني على المستوى القطري، سيبقى تنفيذ القرار بعيد المنال. إن الصلات الفعالة بين خطة العمل وجهود التنفيذ الوطنية لم يتم إرساؤها جيدا بعد وهي تحتاج إلى اهتمام خاص.

لقد كانت الدانمرك من أوائل البلدان التي وضعت خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ونحن حاليا بصدد تحديث وتنقيح هذه الخطة. ونقوم بذلك من خلال نهج واسع وشامل مع المشاركة الفعالة والتامة من المجتمع المدني الدانمركي. وتضطلع وزارة الخارجية ووزارة الدفاع والشرطة الوطنية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية وشركاء آخرين بتطوير خطة شديدة التركيز على مشاركة المرأة في عمليات بناء السلم على جميع المستويات، والتركيز بقوة على مكانتها على المستوى القطري.

وفي الجهود التي نبذلها للمشاركة في تنفيذ القرار، وجدت الدانمرك أن المعرفة بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ما زالت قليلة جدا على المستويين القطري والجماهيري. ونحث مجلس الأمن على أن يعمل على إظهار مكانة المرأة إلى جانب بذل الجهود للتنفيذ الفعلي للقرار.

وما زالت حماية النساء والفتيات في حالات الصراع قضية هامة، ومشاركة المرأة في عمليات بناء السلم توسع من منظورنا بالنسبة للأمن. وكلنا يرغب في رؤية المزيد من اتفاقات السلام الدائم. فالعمليات الشاملة هي التي تحقق ذلك على الأرجح.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

**السيد موبوري – مويتا** (كينيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى في الإشادة بكم، سيدي، على عقدكم هذا الحوار اليوم بشأن المرأة والسلام والأمن، وعلى قيادتكم الرائعة لأعمال المجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

إن وفد بلدي يدرك أن المرأة عامل تغيير هام في التنمية، وأن الاستثمار فيها يخلق أثرا مضاعفا من شأنه أن يثري ويعجل في تحسين وضعها في المجتمع. وتشدد كينيا على مركزية المساواة بين الجنسين في صناعة القرار في جميع مناحي الحياة بما في ذلك الحكم الرشيد، وتعترف بالدور الهام الذي تقوم به المرأة في التنمية. وكجزء من الجهود التي تبذلها كينيا لتنفيذ هذا الهدف تنفيذا تاما، اعتمدت الحكومة سياسة وطنية بشأن التنمية الجنسانية وأنشأت اللجنة الوطنية للمسائل الجنسانية والتنمية. والهدف من ذلك هو دمج المرأة في صناعة القرار من خلال الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية.

وعلينا جميعا أن نشدد على مركزية مراعاة المنظور الجنساني، خاصة بإشراك المرأة في صناعة القرار على جميع المستويات، عند معالجة مسائل السلام والأمن، لا سيما أثناء عمليات منع نشوب الصراعات وحلها، وأيضا في بناء السلام بعد الصراع. وينبغي لمفاهيم المرأة وشواغلها أن تكون جزءا لا يتجزأ من أية عملية للسلام. ولا بد أن تشارك المرأة على طاولة المفاوضات. ومما يثلج الصدر إذاً ملاحظة أن الأمم المتحدة عبر السنين، وبصورة أخص منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، قد أحرزت تقدما في مراعاة المنظور الجنساني في مبادرات السلام. وتواصل كينيا تشجيع هذا القرار وتدعو إلى المزيد من إشراك المرأة في جميع العمليات.

ويعترف وفد بلدي بأنه منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، حققت الدول الأعضاء ، ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني تقدما كبيرا في تنفيذه. وقد برهن تقرير الأمين العام لهذه السنة (S/2007/567) على هذا التقدم المشجع. لكن هذا التقدم بطئ وهناك الكثير الذي ينبغي عمله لسد الثغر المؤسسية والتنظيمية في عملية التنفيذ. وتشمل تلك الثغر الحاجة إلى القدرة على فهم برامج المنظور الجنساني وتنفيذها؛ والقيادة والالتزام بتنفيذ القرار، وآليات المساءلة والموارد الكافية والتنسيق بين الوكالات. ونظرا لذلك، ترحب كينيا بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2007/567) التي ترمي إلى تعزيز تنفيذ القرار.

وتقدر كينيا الجهود التي تبذلها إدارة شؤون حفظ السلام لتعزيز المساواة بين الجنسين في عمليات حفظ السلام ولدمج الخبرات الجنسانية في تلك البعثات. وهذه خطوات مفيدة، لكن مازلنا بحاجة إلى ضمان بذل الجهود المستدامة في مراعاة المنظور الجنساني على جميع المستويات في عمليات حفظ السلام. وتنشر كينيا حاليا نساء في معظم بعثات حفظ السلام التي نشارك فيها بقوات مسلحة، ونحن عازمون على زيادة الأعداد.

ولقد شدد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على ضرورة دمج المنظور الجنساني في إعادة الإعمار وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. ومما يثلج الصدر ملاحظة أنه يتم إيلاء المزيد من الاهتمام لدور المرأة في عمليات إعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع ، خاصة في القطاعات القضائية والتشريعية والانتخابية، وأيضا في استعادة سيادة القانون والعدالة الانتقالية. وما زالت المرأة بحاجة إلى دعم كبير وإلى بناء القدرة كي تكون فعالة في الهياكل الديمقراطية والقانونية الجديدة التي عادة يسيطر عليها الرجل.

ونشيد بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان على دورهما المحوري في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فخلال العقد الماضي، تصدر الصندوقان تعزيز دور المرأة في حالات بناء السلم وفي فترة ما بعد الصراع، لا سيما في أفريقيا. غير أن محدودية التمويل والموارد تهدد بتقويض هذه الجهود. ونحث الدول الأعضاء على استكشاف استراتيجيات تضمن مواءمة الموارد مع الأولويات لضمان التمويل الكافي والعادي للأنشطة المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وفي الختام، يحدو وفد بلدي خالص الأمل في أن يتم تعزيز نظام المساءلة والرصد والإبلاغ لضمان تعزيز التنسيق في مجال تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

**السيد أوربينا** (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أتقدم بالشكر إلى الرئيس على عقده هذا الحوار المفتوح بشأن المرأة والسلام والأمن.

إن كوستاريكا تود أن تؤكد مجددا التزامها بالدفاع عن تعزيز حقوق النساء والفتيات. وتعرب عن قلقها لأنه، رغم بعض التقدم المحرز في هذا المجال، ما زالت المنظمة ككل غير مستعدة اليوم بصورة كافية لمواجهة التحديات الخطيرة والملحة في هذا السياق. فلقد أصبح العنف ضد المرأة، خاصة في حالات الصراع المسلح، مشكلة متفاقمة. ولهذا السبب، ينبغي مواجهته بصورة شاملة وبأفق زمني يذهب إلى أبعد من العمل الفوري وبآليات تتعدى الارتجال الذي ينطلق من نية حسنة.

فمن المفارقة أن تستثنى المرأة غالبا بصورة تامة من عمليات السلام التي هي أكثر مَن يعاني من آثار الصراعات المسلحة. فالنساء يشكلن أغلبية اللاجئين والأشخاص المشردين؛ وهن اللواتي من المحتمل أن يكن ضحايا جميع نتائج الحروب. وأقول إنه من المفارقة لأنه من المعروف بصورة عامة أن النساء يمثلن عوامل التغيير وهن محركات التنمية. ولهذا السبب، تود كوستاريكا أن تقوم النساء بدور رئيسي وأن يشاركن مشاركة فعالة في أية قرارات يتم اتخاذها في مجالات منع نشوب الصراعات وحلها، وكذلك في تخطيط وتنفيذ إعادة الإعمار وبناء السلم.

وهناك حالات قليلة حيث الصلة بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان واضحة كما هي في المسائل القائمة على نوع الجنس. ولضمان التقدم نحو السلام الدائم والأمن والحماية الفعالة لحقوق الإنسان لجميع الأفراد في حالات الصراع المسلح، فإن كوستاريكا مقتنعة بضرورة

تمكين المرأة تمكينا فعالا. وينبغي أن تيسِّر وتشجِّع الأمم المتحدة الأنشطة الوطنية الموجهة لتحقيق هذا الهدف.

فضلاً عن ذلك، يقتضي تعدد جوانب مشاكل النساء والفتيات في حالات الصراع المسلح الأخذ بنهج منهجي. وفي ذلك الصدد، تفهم كوستاريكا أن أجهزة وبرامج الأمم المتحدة ينبغي أن تشارك على نحو نشط ومنسق في الجهود التي تبذل للتغلب على التحديات الكبيرة في هذا الميدان. ويساورنا قلق تجاه تجزئة قضايا، بحكم طبيعتها، مشتركة اشتراكاً تاماً، وذلك كما أشار الأمين العام في مذكرته الواردة في الوثيقة A/61/583. ولهذا السبب، نرى أن من المحتم أن نمضي قدماً دون تأخير في مناقشة واتخاذ قرارات بسرعة تتعلق بالهيكل الجنساني للمنظمة.

وفي الوقت نفسه، تعتقد كوستاريكا أن من المهم تقوية الالتزام السياسي بالنسبة لجميع الجهات الفاعلة. وفي ذلك الصدد، نود أن نؤكد مجدداً على أهمية الوفاء بالالتزامات التي حددت في إعلان ومنهاج عمل بيجين، وكذلك الالتزامات التي قطعت في دورة الجمعية العامة الثالثة والعشرين، لا سيما تلك المتعلقة بتحقيق الأهداف الاستراتيجية الستة الواردة في منهاج العمل والمتعلقة بالصراع المسلح.

ونحن مقتنعون بالحاجة إلى دعم الدول – لا سيما الدول التي تجد نفسها في حالة صراع مسلح أو خارجة من صراع مسلح – في مجال بناء القدرة في ميداني المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومع أخذ هذا الاعتبار ذي الأولوية في الحسبان، نحث على استكمال خطة العمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لجعلها آلية تقوم على تحقيق النتائج من خلال الرصد والإبلاغ في مجالاتها المواضيعية. ونتطلع إلى تقييم نتائج أداة الدعم هذه.

أخيراً، على الرغم من جميع التحديات التي لا تزال تواجهنا، من المهم أن نبرز ونشيد بجهود مجلس الأمن ووكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الموجهة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تنفيذاً فعالاً. ونرحب أيضاً بالجهود التكميلية التي تبذل في هذا المجال، ونخص بالذكر أعمال المحكمة الجنائية الدولية الرامية إلى تجريم العنف القائم على أساس الجنس وعلى أساس جنساني وحماية المدنيين في الصراع المسلح.

إن التصدي المنسق والمستند إلى تحقيق النتائج، الذي يعزز ويشجع الوفاء بالالتزامات التي قطعتها الدول على نفسها على مدى السنين هو أفضل طريقة لضمان أن يكون السلم والاستقرار والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان الدعائم التي يقوم عليها مستقبل أممنا.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

**السيد هوانغ شي ترونغ** (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): قبل كل شيء، اسمحوا لي، باسم وفد فييت نام، أن أتقدم إليكم بالشكر، يا سيادة الرئيس، وإلى وفد غانا على المبادرة إلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وبصفتنا عضوا منتخبا في المجلس، نتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس الآخرين لتحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وأتقدم بالشكر أيضاً إلى الأمين العام على تقريره (S/2007/567).

إلى جانب الأدوات الأساسية للمساواة بين الجنسين، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين، لا يزال قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يمثل المبادئ التوجيهية في معالجة مسألة المرأة والسلام والأمن. ويسر وفد فييت نام أن يلاحظ، كما أبرز تقرير الأمين العام، أن أعمال كيانات الأمم المتحدة منذ أول مراجعة لتنفيذ خطة العمل، التي أجريت في

عام ٢٠٠٦، مهدت الطريق لبذل جهود طويلة الأجل من جانب منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تنفيذاً كاملاً.

وقد أُبلغ عن تحقيق تقدُّم في نطاق واسع من مجالات الأنشطة، مثل منع نشوب الصراعات والإنذار المبكر؛ وصنع السلام وبناء السلام؛ وعمليات حفظ السلام؛ والاستجابة لتلبية الجوانب الإنسانية؛ وإعادة الإعمار وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع؛ ونزع السلام والتسريح وإعادة الدمج؛ ومنع أعمال العنف القائمة على أساس جنساني في الصراع المسلح، والتصدي لها؛ ومنع الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية من جانب العاملين في مجال الشؤون الإنسانية وحفظ السلام، والتصدي لهما. بيد أن وفدي يرى أن أهم من كل شيء زيادة الالتزام السياسي للعديد من الكيانات فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عمليات السلام. ولولا زيادة الالتزام السياسي هذه، لما تسنى لنا أن نرى دعوة محسنة وقيادة معززة ودعماً أكبر من جانب كبار المسؤولين في هذه الكيانات، وكذلك مشاركة أفضل من الدول الأعضاء وشراكة آليات وطنية معنية بالمرأة وجمعيات المرأة وشبكاتها — وجميعها قيّمة وتستحق الثناء.

فمن جهة، يُظهر العدد الكبير من الكيانات المشاركة إمكانية منظومة الأمم المتحدة على النهوض بقضيتنا. ومن جهة أخرى، تبين مدى الحاجة إلى ضمان تنسيق فعّال بين الوكالات. وفي هذا الصدد، بالإضافة إلى مكتب المستشارة الخاصة المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، يشيد وفدي بالجهود التي بذلتها الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين وقوة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والسلام والأمن.

ويبيِّن تقرير الأمين العام أن عمليتي مراجعة التنفيذ في عام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ وإن أظهرتا بوضوح حدوث تقدم، فإنهما حددتا أيضاً عدداً من الثغر والتحديات المؤسسية، وكذلك بعض جوانب ضعف خطة العمل في حد ذاتها. فالاختلال بين الجنسين لم يعالج على نحو كافٍ، مما ترك المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في الأمانة العامة. وفي بعض الميادين، تَراجع تمثيل المرأة بالمقارنة مع السنة السابقة. وعملية بناء القدرة والتنسيق والتعاون بين كيانات الأمم المتحدة ينبغي تحسينها تحسيناً كبيراً. وقبل كل شيء، تتطلب مسألة التمويل المناسب والقابل للتنبؤ به دائماً اهتماماً غير مجزأ، ليتسنى لنا تعزيز التقدم وتحقيق المزيد منه.

إننا نتفق مع الأمين العام على أن هذه الثغر والتحديات، معاً، تشكل جوانب ضعف في قدرة منظومة الأمم المتحدة على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بفعالية. وبالنسبة للطريق إلى المستقبل، تهدف إعادة صياغة مفهوم خطة العمل للفترة ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ إلى معالجة هذه الثغر والتحديات، بما فيها تلك الموجودة في ميادين الرصد والإبلاغ وبناء القدرة وتكوين الشراكات والشبكات، وما إلى ذلك. ويجري إعداد إطار الفترة ٢٠٠٨–٢٠٠٩ المستند إلى تحقيق النتائج ليعطي نتائج ملموسة وقابلة للقياس. ونرحب بنية توحيد جميع أنشطة كيانات الأمم المتحدة، بموجب خطة عمل الفترة ٢٠٠٨–٢٠٠٩ المستكملة، في خمسة مجالات مواضيعية. وفي حين نتشاطر الأمل في أن تساعد تلك الخطوة على تحسين التنفيذ والرصد، كليهما، فإننا نعتقد أنه لا ينبغي لنا أن نغفل الأعمال الموجهة لإحداث تأثير بعيد الأجل، يكون أحياناً غير ملموس ويصعب قياسه. ومن جهة أخرى، نؤيد الاقتراح بإنشاء قاعدة بيانات للممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

وقد قامت المرأة الفيتنامية دائماً بدور نشط في الدفاع الوطني في أوقات الحرب وفي الإعمار الوطني في أوقات السلم. وفي فييت نام اليوم، توجد تشريعات وسياسات واستراتيجيات وبرامج عمل لزيادة الحساسية

الجنسانية، كما توجد شبكات من الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، وتعمل جميعها معاً من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة في جميع جوانب الحياة – السياسية والاقتصادية والاجتماعية. في فييت نام تحظى قضية تقدم المرأة وتحسين دورها بالدعم المتواصل من قيادة البلد ومن الرجال. وسنواصل المساندة والتعاون مع كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين في تنفيذ القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠).

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

**السيد واي** (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أشكركم على الفرصة الممنوحة لي للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة حول المرأة والسلام والأمن. وإن وفدي يؤيد الرأي بأن المساواة بين الجنسين تؤدي دورا جوهريا في النهوض بالسلام والأمن وتوطيدهما. لذلك نود أن نثني على الرئاسة الغانية لمجلس الأمن على أخذ زمام المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة. ويود وفدي أن يثني أيضا على الأمين العام على تقريره الذي يركز على خطة العمل على صعيد منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠).

ونلاحظ أن المجال المشمول بالتقرير واسع ومتشعب. واستعراض التنفيذ لخطة العمل للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ يتيح نقطة بداية طيبة للمضي قدما. ويبين أن التقدم قد أُحرز في مجالات مضمونية كثيرة من خطة العمل. وهو يؤكد أيضا وجود فجوات مؤسسية وتنظيمية في تنفيذ الخطة على صعيد الأمم المتحدة. ونلاحظ أيضا أن خطة عمل الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تسعى إلى زيادة التركيز. ومجالات العمل الإثنا عشر الأصلية الواردة في خطة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ جرى إدماجها في خمسة مجالات مواضيعية هي: المنع، والمشاركة، والحماية، والإغاثة والانتعاش، والمبادرات المعيارية.

وفي جهود ميانمار الوطنية للنهوض بالمساواة الجنسانية تضطلع منظمات مثل اتحاد الشؤون النسائية في ميانمار، ورابطة صاحبات الأعمال في ميانمار، ورابطة رفاه الأم والطفل في ميانمار بدور هام. وبموازاة هذه المنظمات تروج الحكومة لسياسات تكفل تلبية احتياجات النساء والفتيات والوفاء بأولوياتهن. وفي هذا الصدد تؤدي تقاليد ميانمار وثقافتها دورا هاما. وإن القانون التقليدي يضمن الحقوق المتساوية للمرأة، بما في ذلك حق امتلاك العقارات والإرث.

ونؤيد وجهة النظر بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مترابطة فيما بينها ويعزز بعضها بعضا. إن النساء والفتيات أضعف فئة بين السكان الذين يعانون من الصراع. وفي كثير من الأحيان يشكل الفقر وانعدام المساواة على الصعد الاجتماعي والاقتصادي والجنساني الأسباب الجذرية للصراع. وفي حالة بلدي، الذي خرج حديثا من أربعة عقود من التمرد، كان السبب الرئيسي ضعف دستور الدولة الذي فُرض علينا وقت الاستقلال. وحتى وقت متأخر جدا كانت ميانمار مضطرة إلى مواجهة التحدي المتمثل في ١٨ جماعة مسلحة متمردة. لكن سياسة الحكومة للمصالحة الوطنية أثمرت عن عودة ١٧ جماعة منها إلى الساحة القانونية. واليوم، نحن ننفذ خارطة طريق سياسية، والمرحلة الأولى الهامة منها هي إقرار دستور جديد للدولة مقبول لدى الاتحاد بأكمله، ويتألف من أكثر من ١٠٠ مجموعة عرقية. ومؤخرا، أنهينا بنجاح مؤتمرا وطنيا أرسى المبادئ الأساسية التي ستتجسد في الدستور الجديد. وبتاريخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، شكلت الحكومة لجنة لصياغة دستور جديد. وما أن ينتهي العمل منه، حتى يُطرح للاستفتاء الوطني.

إن تقاليد ميانمار وثقافتها وقيمها، التي تيسر جهودنا الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين، تشكل ركائز هامة في التزام الحكومة بحماية النساء والفتيات من إساءات لحقوق الإنسان بما فيها العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. لذلك، فإن وفد بلدي يعترض على المزاعم بارتكاب الجيش في ميانمار أعمال عنف جنسي. وفي هذا الصدد، نرفض رفضا قاطعا الادعاءات العارية من الصحة التي صدرت عن ممثل المملكة المتحدة هذا الصباح.

وأود أن أضع الأمور في نصابها. لقد وجهت اتهامات باطلة إلى جيش ميانمار تتعلق بالاغتصاب الجماعي، استنادا إلى تقارير صادرة عن شبكة شان للعمل النسائي الموجودة خارج البلاد وعن مؤسسة شان لحقوق الإنسان وعن مجموعة كاريني لحقوق الإنسان. ومما تجدر ملاحظته، أنه في عام ٢٠٠٢ عرّفت وزارة خارجية الولايات المتحدة في تقريرها القطري عن ميانمار بأن منظمة كاريني لحقوق الإنسان ومؤسسة شان لحقوق الإنسان لهما ارتباطات مع مجموعات المتمردين المسلحة. هذه الادعاءات ضد جيش ميانمار تصدر عن تلك المجموعات المنتسبة إلى المتمردين.

إن مجلس الأمن لديه تجربة مباشرة مع التقارير الصادرة عن أناس يعيشون في المنفى فقدوا صلتهم بالواقع. فالاغتصاب، ناهيكم عن الاغتصاب الجماعي، هو في نظر شعب ميانمار وحكومتها من أفظع الجرائم وأكثرها خساسة. فحيثما ارتكبت جريمة من هذا القبيل، فإننا نتأكد من إنزال أشد العقوبات التي يسمح بها القانون بحق مرتكبي تلك الجرائم. وأجرت السلطات والمنظمات المعنية ثلاثة تحقيقات منفصلة تتعلق بتلك الادعاءات، بما في ذلك اتحاد شؤون المرأة في ميانمار. وفي الحالات التي تثبت فيها الادعاءات، يتم تقديم مرتكبي الجريمة إلى المحاكمة وتصدر بحقهم أحكام وفقا للقانون.

وأوضح الأمين العام بحق في تقريره أن الجهود المتسقة للحكومات والمجتمعات المدنية على المستوى القطري أساسية للنجاح في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن المشجع لنا أن التوصيات بتسريع تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تتضمن حاجة المجتمع الدولي إلى دعم التنفيذ على المستوى الوطني. كما نتطلع إلى الإنشاء المبكر لقاعدة البيانات لأفضل الممارسات المرتآة في تقرير الأمين العام. ويمكن للأمم المتحدة وشركائها معا أن يستخدموا استخداما حسنا المعرفة الناتجة عن أفضل الممارسات والدروس المستفادة في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

**السيد حسين** (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أشيد بكم، السيد الرئيس، على قيادة غانا في توجيهها لمداولات المجلس في الشهر الحالي. وأود أن أشكر الرئاسة أيضا على مبادرتها إلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التاريخي. وبشيء من الاعتزاز، أذكر أن بنغلادش، بوصفها عضوا في مجلس الأمن حينذاك، كانت على صلة وثيقة باتخاذ القرار.

وتتحمل المرأة أكبر قدر من المعاناة بين ضحايا الصراع، غير أنها في عمليات السلام تجني أقل الفوائد. وصوتها لا يصغى إليه أو حتى لا يسمع. واليوم، بعد مرور سبع سنوات على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يتعين علينا أن نفكر أكثر بأفضل السبل للنهوض بهدفه. ويتعين علينا أن نحلل مكونات التحديات وكيف يمكن التغلب عليها. وينبغي لنا أن نؤمّن تمثيلا كافيا للمرأة على كل مستويات اتخاذ القرار في منع الصراعات وخلال الأعمال العدائية وكل فترة إعادة البناء والتأهيل بعد انتهاء الصراع. والمقياس الصحيح

لمشاركة المرأة في مفاوضات السلام ليس العدد بل من خلال سلطة اتخاذ القرارات. ولا يمكن إنكار أن دور المرأة في توطيد السلام يظل حيويا.

وقد أشار تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2007/567) إلى إحراز بعض التقدم في تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧. ويحدونا الأمل أن يتم التصدي لأوجه القصور المتبقية في خطة العمل المحدثة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ من أجل بلوغ الأهداف المنشودة. وكانت التجربة حتى الآن في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على جميع مستويات اتخاذ القرار متفاوتة بوجه عام.

ويبقى عدد من القيود الملحة التي يتعين معالجتها. والتحديات، وخاصة على المستويين المؤسسي والتنظيمي، لم تُعالج بشكل ملائم. وهناك فيما يبدو فهم ملتبس للأبعاد الجنسانية في حالات الصراع. وهذا يؤدي إلى ثغرات في القدرة على معالجة أحكام مختلفة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونرى أن هذا يعوق تنفيذ القرار إلى حد كبير.

إن توفر البيانات المصنفة بشأن المسائل الجنسانية يكتسي أهمية خاصة في فهم حالة النساء والفتيات ضحايا الحرب والصراع. والبحث المركز في القضايا المتصلة خصوصاً بالعنف ضد المرأة مهم أيضاً في صياغة المبادئ التوجيهية للسياسات. وهذه ممارسة يمكن أن تساعد في اتخاذ إجراءات وقائية. وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة على أساس منتظم لا يفيد في تعزيز السلام فحسب، بل يمكن الاسترشاد به في وضع الإجراءات السياسية.

ولم تعد عمليات حفظ السلام تقتصر على الأنشطة العسكرية. فلديها الآن ولايات أوسع للمساعدة في الانتخابات ورصد حالة حقوق الإنسان، والقيام بمهام الشرطة. وبذلك، فإن عمليات حفظ السلام متعددة الأبعاد تتمتع بإمكانيات كبيرة في التعامل مع مسألة أمن المرأة. وقد عممنا المنظور الجنساني في بعض جوانب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. مع ذلك، وفيما يتعلق بجهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع، هناك الكثير الذي ينبغي عمله. وباعتبارنا من أكبر المساهمين بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن بنغلاديش تدرك مسؤولياتها عن إدماج العناصر الأساسية في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في تدريب حفظة السلام قبل نشرهم. وكعضو في لجنة بناء السلام، نبقى متيقظين في تركيزنا على أحكام القرار. ونوصي بأن يراعى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في كل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ونطالب بتنفيذه بالكامل وبشكل فعال.

وإننا ندرك أيضاً أن آلية قوية لمجلس الأمن مطلوبة لمراقبة تنفيذ ذلك القرار. وإنشاء فريق عامل للمرأة والسلام والأمن سيكون أمراً مفيداً ويمثل خياراً جيداً في هذا الصدد. ونرى أنه ينبغي تعزيز التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة المختلفة وآليات الإبلاغ فيها لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على المستوى الشعبي. ونأمل أنه بخطة العمل المستكملة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، سوف نتمكن من التغلب على جوانب الضعف بجهود متضافرة. ونعتقد أن إدماج المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة سوف يبقي على العوامل الجغرافية والثقافية والإثنية. وينبغي تعبئة موارد كافية لهذا الغرض. والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية أمر لا غنى عنه.

وثمة عنصر حاسم في التنفيذ الناجح للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يتمثل في الالتزام الرفيع المستوى في الإدارة وإنشاء آلية فعالة للمساءلة. وبغير التزام واضح، فإن المبادئ التوجيهية وبرامجها وخططها ستكون ضئيلة الجدوى. ونعتقد أن حماية النساء والفتيات من العنف المرتبط بنوع الجنس

مسؤولية أساسية ومستمرة. وينبغي عدم التسامح إطلاقاً إزاء مرتكبي هذه الجرائم. ووضع حد للإفلات من العقاب أمر واجب. ومن الأهمية بمكان تهيئة القيادات وكفالة المحاسبة وتوفير الموارد الكافية، وتحديد التحديات ومعالجة الأسباب الجذرية فيما يتعلق بحماية النساء والفتيات، في الحرب وفي السلام.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

**السيد الجرمن** (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة، يشرفني أن أشكركم على الجهود الطيبة التي بذلتموها خلال فترة رئاستكم لدورة مجلس الأمن لهذا الشهر، بما فيها مبادرتكم اليوم بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن دور المرأة في بناء السلام.

رغم مرور سبع سنوات تقريبا على اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي رسخ مفهوم وخطة عمل دولية واضحة لحماية المرأة أثناء الصراعات المسلحة، وتعزيز مشاركتها في منع نشوبها، ما زلنا بعيدين كل البعد عن تحقيق الأهداف المنشودة التي كنا نتطلع إليها في هذا المجال، وخصوصا في وقت أجمعت عليه جملة التقارير والإحصائيات الواردة من مواقع الصراع بأن النساء وأطفالهن ما زلن يشكلن وبصورة متزايدة المتضرر الأكبر من جراء هذه الصراعات، بل وفي أغلب الأحيان الهدف الأساسي للمقاتلين والعناصر المسلحة التي تتعمد تعريضهم لأشكال مختلفة من الاعتداءات ولعمليات التطهير العرقي والتهجير القسري، وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة التي تابعت بارتياح خطة عمل منظومة الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ من أجل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بما فيها إنجازاتها في مجالات الرصد والتقييم والمساءلة، تؤكد على أن هذه الخطة ما زالت بحاجة ماسة للمزيد من إعادة التقييم والتطوير لمعالجة مواطن ضعفها، ولا سيما عدم كفاية تمويل المشاريع المتعلقة بالمسائل الجنسانية، وضعف القدرات المؤسسية في مجالات الرصد والمساءلة وتعميم المنظور الجنساني. وعليه، فإننا إذ ندين بشدة استمرار تفشي جميع أنواع الاعتداءات وممارسات العنف ضد النساء والفتيات في حالات الصراع المسلحة وما بعدها، نؤكد على ضرورة تعزيز التعاون ما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة وعلى رأسها لجنة بناء السلام التي قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بدعمها والإسهام في ميزانيتها من جهة، ومؤسسات المجتمع المدني وفرق عمل الوكالات والمنظمات الإقليمية الحكومية وغير الحكومية الأخرى ذات الصلة من جهة أخرى من أجل الوصول إلى مرحلة التطبيق الكامل لبنود هذا القرار، بما في ذلك التمكين الكامل للمرأة في مجالات دعم وحفظ وبناء السلام، وتنفيذ العمليات الإنسانية والإنمائية، الأمر الذي من شأنه لو تحقق أن يسهم في مساعدة الدول وبشكل أكثر فعالية على تقوية تشريعاتها وأنشطتها التدريبية الهادفة إلى منع العنف القائم على أساس جنساني في الصراعات المسلحة، وتحسين البيئة المؤسسية للمساءلة والرصد والإبلاغ عن وضع المرأة، وتعزيز حماية حقوقها، فضلا عن ضمان مشاركتها الفاعلة في مجالات القيادة بالقطاعات السياسية والأمنية والاجتماعية.

وإذ نؤيد الجهود التي بُذلت حتى الآن من أجل إعادة صياغة مفهوم خطة عمل المنظومة الدولية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، لتحويلها من أداة للبرمجة والرصد وإعادة التقارير، إلى أداة فاعلة تعزز دور المرأة في المجالات الخمسة الرئيسية، وهي الوقاية والحماية والمشاركة والإغاثة والإنعاش، نؤكد على ما يلي: أولا، ضرورة إشراك الحكومات والمجتمع المدني إشراكا كاملا في تنفيذ هذه الخطة، فضلا عن تقديم الدعم والمعونات الإنمائية اللازمة والمستمرة للدول الخارجة من

الصراعات لمساعدتها في تمويل مشاريعها المتعلقة بالمسائل الجنسانية وحقوق الإنسان، وصياغة وتنفيذ خطط وطنية شاملة وكفيلة بإشراك المرأة وتمكينها بشكل فاعل ومستدام، ولا سيما في مجالات السلام والأمن وفقا لمتطلبات القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ثانيا، العمل على الانتهاج الأفضل للمنظور الجنساني في جميع عمليات حفظ السلام، والأنشطة الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك زيادة مشاركة المرأة في عمليات اتخاذ القرارات، وذلك بغية التخفيف من الأثر السلبي للأنشطة غير المشروعة ضد المرأة، بما فيها المرتكبة من قِبَل الأفراد المشاركين في تلك العمليات.

ثالثا، التشجيع على ابتكار الأساليب والتطبيقات الأفضل للتدريب والتأهيل وتسهيل مشاركة المرأة في الانتخابات والحكم وجهود إعادة البناء والإعمار بعد انتهاء الصراعات، كتلك التي انتهجها برنامج الأغذية ”الغذاء مقابل التدريب“.

رابعا، تحسين آليات الإبلاغ الفوري عن حالات انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة بما فيها ضحايا الاغتصاب والعنف الجنساني في مناطق الصراعات المسلحة.

خامسا، تعزيز التشريعات والتدريبات الوطنية والإقليمية والدولية الكفيلة بإنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب على ارتكاب العنف الجنساني ضد المرأة، فضلا عن العمل نحو تشكيل لجان تحقيق ومحاكم دولية مستقلة ومحايدة لملاحقة ومعاقبة مسؤولي ومرتكبي جرائم الحرب واغتصاب النساء أثناء الحروب.

سادسا، العمل على إعداد نظام دولي شامل لإدارة المعلومات، يتسم بإمكانية وصول الدول الأعضاء إليه، من أجل تبادل الممارسات والتطبيقات الجيدة والدروس المستفادة المتعلقة بتعزيز دور المرأة في ميادين السلام والأمن.

سابعا، تنفيذ خطط شاملة للتوعية والتثقيف الجماهيري وخاصة في البلدان التي هي في حالة صراع أو الخارجة منها، بهدف نشر ممارسات التطبيق الكامل للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان اللذين يحميان حقوق المرأة والفتاة أثناء الصراعات المسلحة.

إن دولة الإمارات التي قطعت شوطا كبيرا في تأهيل وإدماج المرأة الإماراتية في كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما فيها مجالات الخدمات الإنسانية والدفاع المدني، وأيضا عملت على تنفيذ المهام العسكرية الخارجية لحفظ السلام والأمن والاستقرار في العديد من مناطق الصراعات، للتخفيف عن معاناة سكانها المتضررين والنازحين منهم والذين أغلبهم من النساء والأطفال، تعرب عن قلقها لاستمرار الأوضاع المزرية التي تعانيها المرأة وأطفالها في كل من فلسطين، نتيجة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي لأراضيها وممارساته القمعية لها ولأسرها، وأيضا في العراق من جراء استمرار أعمال العنف والتفجيرات الإرهابية، كما تعتبر استمرار هذه الأوضاع بأنه يشكل أخطر انتهاكات لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والقوانين والأعراف الإنسانية الدولية الأخرى ذات الصلة. ولذا فإننا نجدد مطالبتنا اليوم المجتمع الدولي بأن يتحمل مسؤولياته في تنفيذ كامل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ونؤكد على أن هذه المناطق، بدون توفر الإرادة السياسية اللازمة لتحقيقها، ستظل تعيش في حالة من عدم الاستقرار والأمان المغذي لنشوء العنف ضد المرأة.

وختاما، نأمل أن تتوصل مشاوراتنا في إطار هذا البند إلى إيجاد نهج مؤسسي دولي متكامل بشأن المرأة والسلام والأمن، ليساهم بنتائجه الإيجابية في تحسين واقع المرأة ومكانتها المتوخاة في عالم اليوم.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنن.

**السيد إيهوزو** (بنن) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في مجلس الأمن هذا الشهر، أود باسم وفدي أن أهنئكم يا سيدي على توليكم رئاسة المجلس. فوجودكم هنا، يا سيدي الوزير، يرتفع بمستوى هذه المناقشة ويشهد بالاهتمام الخاص الذي توليه حكومة غانا لهذا الموضوع الهام. ويعرب وفدي عن امتنانه لكم على عقد هذه المناقشة بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، التي تتيح لنا تقييم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة في حل الصراعات وبناء السلام ومنع نشوب الصراعات في أنحاء العالم. ويضع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أهدافا محددة للاهتداء بها في تلك الجهود.

ويتيح لنا التحليل المستفيض الذي يقدمه الأمين العام في تقريره الأخير (S/2007/567) أن نقيِّم التقدم الكبير المحرز في تعميم منظور جنساني في الأنشطة التي يذكرها، وفي تعزيز انتعاش البلدان الخارجة من الصراع وتنميتها. غير أن التقرير يشير أيضا إلى وجود حالات تأخير في تنفيذ خطة العمل للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ بسبب عدم الالتزام على بعض المستويات. وينبغي تشجيع المؤسسات التي لم تحدد بعد خطط عمل في هذا الصدد على محاولة وضع هذه الخطط على وجه السرعة، من أجل ضمان التنفيذ المستمر للقرار في سياق خطة العمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ونرحب بصفة خاصة بالسياسة الموحدة في مجال المساواة بين الجنسين، التي ترمي إلى تيسير تبادل المعلومات بشأن الممارسات الطيبة والدروس المستقاة في عمليات حفظ السلام.

ومشاركة المرأة وأخذ مصالحها بعين الاعتبار يرتبطان ارتباطا مباشرا بدرجة الالتزام بالنهوض بها. فكلما زاد عدد النساء المشتركات في إيجاد الحلول لمشاكل مجتمعاتنا، كلما زاد إسهام الحلول التي يعثر عليها في تعزيز دورهن الحيوي وفالاعتراف بأهمية المرأة في صون السلام والأمن وفي تقدم مجتمعاتنا.

وانتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة أمر لا يمكن احتماله، وكذلك العنف البدني الذي ما زالت تتعرض له. ويجب أن يوثِّق المجتمع الدولي هذه الأفعال وأن يكافحها بإصرار. وينبغي أن تشمل الجهود المبذولة لتيسير تحديد المعاملة السيئة للنساء والفتيات الصغيرات في الصراعات المسلحة، وتحديد احتياجاهن في حالات ما بعد انتهاء الصراع، تكثيفا للحرب على الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضدهن. ويجب أن يزيد اشتراك الهيئات القضائية الدولية في المعاقبة على ارتكاب العنف القائم على نوع الجنس ضد المرأة. وفي حالة عدم تصدي المحاكم الوطنية لتلك المسألة على نحو فعال، ينبغي تشجيع المحكمة الجنائية الدولية ذاهما على تولي النظر في قضايا الاغتصاب والاستغلال الجنسي الجماعي للنساء والفتيات الصغيرات. ونرى أن هذا نهج ملائم، بالنظر إلى الأرقام الفلكية لعدد الضحايا الموثق أمرهن المذكورة في تقرير الأمين العام.

وقد أتاح وضع خطة العمل على نطاق المنظومة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بالاستناد إلى الدروس المستفادة من خطة العمل السابقة هذا التوقيت الجيد للغاية لاستهداف عدد أقل من المجالات المواضيعية الرئيسية لتكون نقاطا مرجعية ولتقييم الجهود المتخذة. واستراتيجيات التنفيذ، التي انبثقت عنها خطة العمل الجديدة، نموذج جيد للنهج المتكامل الذي يقتضيه تعقيد هذه المسألة. ومن الواضح أن هذا النهج، بسلاسة ربطه بين إعداد السياسات والدعوة وبناء القدرات والعمل في شراكة وشبكات وتوفير السلع والخدمات، يبرز الدور الرئيسي الذي تضطلع به الحكومات والمجتمع المدني في زيادة درجة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما يتجلى فيه التسليم بضرورة التآزر بين

الجهود التي تبذلها مختلف الجهات الفاعلة والجهود التي تُبذل على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والدولي.

عموماً، يمكننا أن نرى بوضوح من تقرير الأمين العام أن الأمم المتحدة قد دعّمت بشكل فعّال تنظيم نهجها تجاه المشكلة الجنسانية وإضفاء الطابع المؤسسي عليه. والدليل على ذلك هو إنشاء قاعدة بيانات؛ ونشر المعلومات؛ والتوصية بإنشاء نظام متكامل للمعرفة وإدارة المعلومات يكون في متناول الدول الأعضاء؛ وتعزيز التنسيق بين الوكالات، وحشد البرامج والموارد.

في ضوء كل هذا، يسرني أن أشير إلى أن حكومتي تتفق تماما مع إطار التنفيذ وتنحي بقوة سياستها الوطنية لصالح تعزيز المساواة. وفي هذا الصدد، اعتمدت بنن مؤخرا قانونا جديدا للأسرة يقر ويعزز المساواة بين الرجل والمرأة في مجتمع بنن. ومن أجل تعزيز التمتع الكامل بحقوق المرأة، اختارت حكومتنا وضع تدابير للتمييز الاجتماعي الإيجابي لصالح المرأة. ونحن ننظر في إنشاء معهد للمرأة لبحث سياسات تطوير إمكانيات المرأة. وكان ذلك، في جملة أمور، أحد الأهداف وراء إدخال التعليم الابتدائي الإلزامي والمجاني لجميع الأطفال. وكان ذلك التدبير يستهدف في المقام الأول صغار الفتيات في المناطق الريفية. وتعمل بنن أيضا بهمة سعياً إلى الوصول إلى إسناد ٣٠ في المائة على الأقل من المناصب الإدارية للنساء بحلول عام ٢٠١٥.

إن تنفيذ تدابير تعزيز المساواة بين الجنسين يتطلب تعبئة موارد كبيرة وبناء قدرة تنفيذية كبيرة. ولهذا أوجه نداء ملحا إلى المجتمع الدولي لحشد الموارد الكافية للتمكين من التنفيذ المجدي للنهج الجنساني في البلدان المعنية.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): بعد إجراء مشاورات بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن بحذافيره وبشكل فعلي ويشير إلى البيانات ذات الصلة بهذا الشأن التي أصدرها رئيسه مؤكدا فيها هذا الالتزام.

”يؤكد مجلس الأمن من جديد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين التي تقع على عاتق مجلس الأمن بموجب الميثاق.

”ويشير مجلس الأمن إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (A/RES/60/1) وإعلان ومنهاج عمل بيجين (A/CONF.177/20/Rev.1) والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“ (A/S-23/10/Rev.1)، وعلى الأخص إلى ما ورد في هذه الوثائق بشأن المرأة والسلام والأمن والإعلان الصادر عن الدورة التاسعة والأربعين للجنة وضع المرأة بمناسبة الذكرى العاشرة لمؤتمر القمة العالمي الرابع المعني بالمرأة (E/CN.6/2005/11).

”ويقر مجلس الأمن بأهمية كفالة احترام تساوي المرأة والرجل في الحقوق، ويؤكد من جديد في هذا الصدد أهمية المساواة بين المرأة والرجل من حيث دورهما في الحيلولة دون نشوب الصراعات وفي حلّها وفي بناء السلام، ويشدد على ضرورة مشاركة المرأة مشاركة تامة وعلى قدم المساواة مع الرجل في عمليات السلام على جميع مستوياتها. ويحث المجلس الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية

ودون الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة على تعزيز دور المرأة في عمليات صنع القرارات المتعلقة بجميع عمليات السلام والإعمار وإعادة بناء المجتمعات بعد انتهاء الصراع، باعتباره أمرا حيويا في جميع الجهود المبذولة لصون السلام والأمن الدائمين وتوطيد دعائمهما.

”ويساور مجلس الأمن القلق إزاء تواصل الصراعات المسلحة وأنواع أخرى من الصراعات في أنحاء عديدة من العالم، هذه الصراعات التي تشكِّل واقعا مستمرا تعاني من آثاره المرأة في كل منطقة تقريبا. وفي هذا الصدد، يعرب المجلس عن عميق قلقه إزاء تشكيل المدنيين حتى الآن، لا سيما النساء والأطفال، الغالبية العظمى من ضحايا أعمال العنف التي ترتكبها أطراف الصراعات المسلحة، بما في ذلك ضحايا الاستهداف المتعمد واستخدام القوة بشكل عشوائي ومفرط. ويدين المجلس هذه الأعمال ويطالب هذه الأطراف بوضع حد فوري لهذه الممارسات.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد، في هذا الصدد، أن أطراف الصراع المسلح تتحمل المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ جميع الخطوات الممكنة الكفيلة بحماية المدنيين الذين يعانون من آثاره، مع إيلاء الاهتمام لتلبية الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات.

”ويدرك مجلس الأمن النقص الدائم لتمثيل النساء في عمليات السلام الرسمية ويشعر بعميق القلق إزاء استمرار العقبات والتحديات الناجمة عن حالات معينة مثل العنف ضد المرأة، والاقتصادات والبنى الاجتماعية المتداعية، وانعدام سيادة القانون، والفقر، ومحدودية فرص الحصول على التعليم والإفادة من الموارد الأخرى، ومختلف أشكال التمييز والتنميط.

”وما برح مجلس الأمن يشعر بالقلق إزاء انخفاض عدد النساء المعينات ممثلات خاصات أو مبعوثات خاصات للأمين العام في بعثات السلام. ويحث المجلس الأمين العام على تعيين مزيد من النساء لبذل المساعي الحميدة نيابة عنه، آخذا مبدأ التوزيع الجغرافي العادل في الاعتبار. ويحث المجلس الدول الأعضاء على تكثيف جهودها لترشيح نساء لمنصب الأمين العام، لتدرج أسماؤهن في جدول مركزي يجري تحديثه بانتظام. وبدوره، يدعو المجلس الأمين العام إلى جعل هذه العملية أكثر بروزا وشفافية وإلى إصدار مبادئ توجيهية للدول الأعضاء بشأن عملية ترشيح نساء لملء وظائف رفيعة المستوى. إضافة إلى ذلك، يؤكد المجلس من جديد دعوته إلى زيادة عدد النساء في جميع عمليات حفظ السلام، ويرحب بالسياسات المعتمدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لتعزيز وحماية حقوق المرأة وأخذ المنظور الجنساني، على نحو ما ورد في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في الاعتبار.

”ويأخذ مجلس الأمن علما بتقرير المتابعة الثاني للأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2007/567)، وبمختلف المبادرات والإجراءات التي اتخذتها كيانات الأمم المتحدة في إطار خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ ويدعو الأمين العام إلى تحديث الخطة ورصد تنفيذها وتكاملها واستعراضهما؛ وإجراء تقييم في عام ٢٠١٠ على نطاق المنظومة للتقدم المحرز في تنفيذ هذه الخطة في

الفتـرة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وتقـديم تقريـر عـن هـذه المسألة إلى المجلس.

”وبينما يرحب مجلس الأمن بالتقدم المحرز حتى الآن، يقر المجلس بضرورة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بحذافيره وبشكل فعلي.

”في هذا الصدد، يكرر مجلس الأمن مطالبته الـدول الأعـضاء مواصـلة تنفيـذ القـرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بحـذافيره وبـشكل فعلـي، بمـا في ذلـك، وحيثما كان ذلك مناسبا، من خلال تنمية الجهود والقدرات الوطنية وتعزيزها، فضلا عن تنفيذ خطط العمل الوطنية أو الاستراتيجيات الأخرى ذات الصلة المعتمدة على الصعيد الوطني.

”يناشـد مجلـس الأمـن المجتمـع الـدولي أن يقدم، عند الاقتضاء، الدعم المالي والفني، فضلا عن التـدريب المناسـب مـن أجـل تنفيـذ القـرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) علـى الـصعيد الـوطني، ويناشـد منظومـة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والجهات الأخرى المعنية أن تتعاون وتقدم المساعدة إلى الدول الأعضاء وفقا للأولويات الوطنية، ولا سيما الدول المتضررة من جراء الصراعات المسلحة، من أجل وضع خطط العمل الوطنية بشكل سريع، والعمل بشكل وثيق مع الآليات الوطنية المسؤولة عن تنفيذ هذا القرار بعدة وسائل بما فيها، حيثما كان ذلك مناسبا، من خلال الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. ويطلب إلى الأمـين العـام، لهـذه الغايـة، أن يـدرج في تقريـره الـسنوي المقـدم إلى المجلـس، معلومـات عـن التقـدم المحـرز بـشأن التـدابير المتخـذة، حـسب الاقتـضاء، لتحسين قدرات الدول الأعضاء المعنية بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ومعلومات عن التقدم المحرز على الـصعيد الـوطني في تنفيـذه، تـشمل معلومـات عـن أفضل الممارسات في هذا المجال.

”يشدد المجلس على أهمية تعزيز التعاون بين الـدول الأعـضاء فـضلا عـن كيانـات الأمـم المتحـدة والمنظمات الإقليمية في مجال اعتماد وترويج النهج الإقليميـة لتنفيـذ جميـع جوانـب القـرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

”يـدين مجلـس الأمـن إدانـة شـديدة جميـع انتهاكات القانون الدولي، بما فيها القانون الإنساني الـدولي وقـانون حقـوق الإنـسان والقـانون المتعلـق باللاجئين، المرتكبة ضد النساء والفتيات في حالات الـصراع المـسلح، بمـا فيهـا القتـل والتـشويه والعنـف الجنـسي والاسـتغلال والاعتـداء. وفي هـذا الـصدد، يحث المجلس جميع الأطراف على الكف بشكل تام وعلى الفور عن ارتكاب هذه الأعمال.

”يساور المجلس شـديد القلـق مـن أن جميـع أعمـال العنـف، بمـا فيهـا القتـل والتـشويه وأعمـال العنـف والاسـتغلال والاعتـداء الجنـسي في حـالات الـصراع المـسلح، رغـم إدانتـه المتكـررة لهـا ورغـم مطالبتـه جميـع الأطـراف في الـصراع المـسلح الكـف على الفور عن ارتكاب هذه الأعمال واعتماد تـدابير محـددة لحمايـة النـساء والفتيـات مـن العنـف الـذي يـستهدفهن بـسبب نـوع جنـسهن، ولا سـيما الاغتصاب وأشكال الاعتداء الجنسي الأخرى، فضلا عـن غيرهـا مـن أشـكال العنـف، لا تـزال متفـشية، وأصـبحت في بعـض الحـالات أعمـالا منتظمـة، ووصلت إلى مستويات مريعة من البشاعة. ويـشدد المجلس على ضرورة إنهاء حالة الإفلات من العقاب على ارتكاب هذه الأعمال، وذلك كجزء من نهج

شامل يوضع للسعي إلى السلام والعدل والحقيقة والمصالحة الوطنية.

”وفي هذا السياق، يعيد المجلس تأكيد الفقرة ٩ من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ويطلب إلى جميع الأطراف في الصراع المسلح أن تحترم احتراما كاملا القانون الدولي المنطبق على حقوق النساء والفتيات وحمايتهن وخاصة باعتبارهن مدنيات، ولا سيما الالتزامات الواجبة التطبيق على هذه الأطراف بموجب اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكوليها الإضافيين لعام ١٩٧٧، واتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩، وبروتوكولها الاختياري لعام ١٩٩٩، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام ١٩٨٩، وبروتوكوليها الاختياريين المؤرخين ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، وأن تضع في الاعتبار الأحكام ذات الصلة من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

”يطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يدرج في التقارير التي يقدمها إلى المجلس عن حالات الصراع المسلح، معلومات بشأن التقدم المحرز في تعميم المنظور الجنساني في جميع بعثات الأمم المتحدة لبناء السلام وحفظ السلام، وبيانات عن آثار الصراعات المسلحة على النساء والفتيات بما فيها إحصاء لحالات جميع أشكال العنف المرتكب ضد النساء والفتيات، بما فيها القتل والتشويه والعنف الجنسي الخطير واختطاف الأشخاص والاتجار بهم، التي ترتكبها أطراف الصراعات المسلحة؛ والتدابير الخاصة المقترحة والمتخذة لحماية النساء والفتيات من العنف الذي يستهدفهن بسبب نوع جنسهن، ولا سيما الاغتصاب وغيره من أشكال الاعتداء الجنسي، وجميع أشكال العنف الأخرى في حالات الصراع المسلح، من أجل إنهاء الإفلات من العقاب، وضمان المساءلة والتمسك بسياسة عدم التسامح على الإطلاق إزاء العنف المرتكب ضد النساء والفتيات.

”يطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام إعداد تقرير متابعة، يقدمه إلى مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بحذافيره، يضم معلومات عن آثار الصراعات المسلحة على النساء والفتيات في الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس، وكذلك معلومات عن حمايتهن وعن تعزيز دورهن في عمليات السلام، وقد يطلب إلى الأمين العام الإدلاء بإحاطة شفوية عن مدى التقدم المحرز في إعداد التقرير.

”يقرر مجلس الأمن إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن S/PRST/2007/40.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٠.